

وقاری
مکتبہ المصطفیٰ
بازار قونستان





على قفص على الوصفه فاعرف على اس عود

شرح علم تم تندر
علم متن وظيفه

والاكثر على ان هذا الشرح
لعلى فوسمى بحجى حقه

في سورة العنكبوت الموعود للعوام
على عده



بسم الله
حاشية الكس الايراني على شرح الوصفه
وانضا خواش عليه للسيد على الحروفى ايضا
خواش لمعود الشروانى رحمه وايضا خواش
لابى البقا عده هذا ما وقف على
من خواشى الشرح المذكور



٤٥٧

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kismi AMCA ZADE
HÜSEYİN PAŞA

Yeninevi 108715

Eski Kayıtları 457

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
 في بيان النوازل على اختلافها
 في الدنيا والآخرة
 والاعمال والآثار
 والاعمال والآثار

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
 في بيان النوازل على اختلافها
 في الدنيا والآخرة
 والاعمال والآثار
 والاعمال والآثار

الحمد لله الذي فضل الانسان بمعرفة اوضاع الكلام ومبانيه وجعل في
 اصول كلمته وظروف معانيه والصلوة والسلام على المستحق من
 مصد الفضل والحكم الجليل مع الحسن الافعال ومكارم الشيم
 الموصولة بالفاظ انواع السعادة والهدى المضمرة في اشاراته امتنا
 احكامه والتقى محمد المذكور اسمه في التواتر والابجيد وعلى انظر الحق
 ومبطل الا باطل ما ظهر النجم في العلم وما اشهد النجم في العلم وبعد
 فلما شاع في الامصار وظهور في السموات في النجاة رسالة العفدية
 التي افادها المولى الامام المحقق والفاضل المدقق قائم المجتهد
 عضد الحق والدين اعلى الله درجته في اعلی عليين وكانت مستقلة
 على مسائل دقيقة وحقيقات عميقة مع غاية الاجازة ونهاية الاختصار
 ولم يكن له بد من شرح لا يفاخر بصغيرة ولا كبيرة الا احصاها يبلغ
 في تبين المرام وتحقيق المقاصد ما اردت انخوض في تبيين هذا
 المرام على وجه يكشف عن وجوه خرائده اللثام مع جمود الفريضة
 وكلال الطبيعة تحفة للحفزة العلية الامير الاعظم والعهدان الاكرم طاب الله
 على الامام فاجاب ابواب الانعام والاکرام الذي اشتاقت
 يتجان السلطة الى ثامته وباهت حيل الامارة على فامة الفايز
 بالحكمين العلمية والعملية بما نزل لرايستين الدينية والدينية

اي الجامع

نوح

اشرف السلاطين في الاصل والنسب واصفهم في الفضل والادب
 قياض سجال النوازل على اختلافها ومات جلال النعم والدقائن شوه
 ما نوال النعم وقت ربيع كنوال الامير يوم سحيا فنوال الامير
 بدرة عين ونوال النعم قطرة ماء المؤيد تبايد الملك الحكيم
 الدولة والدين الامير عبد الكريم لا زال رقاب الامم خاضعة
 لاوامره واعناق الخلايق محتدة بخوم راسه وهذا دعاء قد ملكاه
 ربنا بحسن القبول قبل ان نرفع الصوت الاطول فان وقع
 في خير القبول والرضا فهو في غاية المقصود ونهاية المبتغى وانه
 ليس له الا ما عليه التوكل في جميع الاحوال قال المص رحمه الله عليه
 بعد التسمية هذه فائدة المشارة اليه بهذه العبارات الدينية
 التي اردت ان تبينها وبيان اجزاها نزلت منزلة الشخص
 المشاهد المحسوس فاستعملت هذه الموضوعات لكل متار اليه
 محسوس والغاية في اللغة ما وصلته من علم او مال وغيرهما
 مشتقا من الغيد بمعنى استحدثت المال والخير وقيل سم
 فاعل من فادته اذا اصبحت فوادته وفي العرف هي المصلحة المتبعة
 على فعل من حيث هي غيرة ونتيجة المصلحة من حيث انها في طرف
 الفعل سمت غاية له ومن حيث انها باعثة للفعل على اقدام
 على الفعل ومصدر الفعل لا جها تسمى على غايته فان الغاية والغاية
 متحدة بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلنة

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
 في بيان النوازل على اختلافها
 في الدنيا والآخرة
 والاعمال والآثار
 والاعمال والآثار

والمراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

المراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

الغاية ايضا كذلك لان الحيتين متساويان ودليل اعتبار كل
حيتي فيما اعتبر فيه ايضا ففهم الغرض ان الغرض دون الفعل والعلية
الغاية بالعكس فلا ولا لان اعم من الاخرين مطلقا اذ تمام
يترب على الفعل فائدة لا تكون مقصورة للفاعلية وانما حمل الفائدة
على ما اشير اليه بهذه الحقيقة لغيره فاذ العبار في نفسها لا احتجته
فائدة اما باعتبار اللفظي فظاهر وانما باعتبار العرف فلانها مصلحة
تترتب على الجميع ووفها واخراجها عن محاتها ويجوز ان يكون
مجازا في الاستناد باعتبار ان تلك العبارات مدخل في حصول
الفائدة تشمل اما خبر خبر او حال او وصفه لفائدة والمراد انها
تشمل اشكال الكل على الاثر على مقدمة وتقسيم وخاتمة وجه
الترتيب ان ما ذكره في هذه الرسالة من العبارات اما ان يكون
لا فائدة المقصود او لا فائدة ما يتعلق به اذا اخرج منها لا يذكر فيها فان
كان الاول فهو التقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق
تعلق السابق باللاحق ارتفع الغاية في الشروع على وجه
البصيرة فيه فهو المقدمة وان كان تعلق اللاحق بالسابق ار من
فبت زيادة التوضيح والتكثير فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة
اما فائدة من تقدم بمعنى تقدم او المتعدي وفي الاصطلاح عبارة
كعبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم والمباشرة ظاهرة
لتقدمها في الذكر ولتقدمها الطالب في الشروع في المقاصد

المراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

المراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

المراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

المراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

بالفعل او بالوسطه والمراد بالمقدمة هنا المعاني المخصوصة او العبارات
المعينة فلا بد من اعتبار التجوز بان يكون من قبيل اطلاق اسم الكل على
بعض ما دل عليه وما وقع في بعض النسخ على مقدمة وتبني وتقسيم
وخاتمة فهو سهو من قلم الكاتب اذ التبيين من المقدمة فلما معنى لعدة
جزء مستقلا المقدمة مبتداء خبر هذا النسخ في العكس وبالعكس
واما جعل مجموع هذه العبارات التي بعد ما في قوله التقسيم خبر لها
فغير مناسب في امثال هذا المعام نامل ولما كان معرفة اقسام
اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه وتعلق الموضوع له كذلك
عما يتوقف عليه المقصود كما يظهر لك بعيد ذلك بداء في المقدمة
بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار وقال اللفظ قد يوضع لشخص
يعينه اعلم ان اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي فهو كقولك
المعقول فيتناول ما لم يكن صوتا وحر فا وما هو في واحد واكثر
مهما او مستقلا صا در اسم النعم او لا لكن خص في عرف اللغة كما هو
صادق من النعم الصوت المعقول على مخرج حر فا واحد واكثر
مهما او مستقلا في اللفظ انه جل وعلى بل كلمة الله وفي اصطلاح
النحاة ما من شانه ان يصدر من النعم في حرف واحد او اكثر
او يجري عليه حكم اللفظ كالعطف والابدال فينبغي ان يكون
انه تعالى جل وعلى وكذا الضمائر التي يجب استنساخها وهد المعنى
اعلم ان الاول هو المراد هنا واللام فيه اما للجنس من حيث حصوله

المراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

المراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

المراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

المراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

المراد بالمقدمة هنا طائفة من العبارات
المقدمة التي تقدم معناها في المقصود بعين
ان المقدمة هنا في قسم اطلاق اسم المقصود
المعروف على بعض ما دل عليه مجازا
عصا كرك

من بعض افراده اعني العهد الذهني والخصته معيته من جنس مطلق
 اللفظ وهو الموضوع منه اعني العهد الخارجي ويجب ان يحكم قوله
 بوضع على العود اعني المضاف الى المضاف اما لاخصضا الصورة
 لغير غرض اولنا في الوضع بالنظر الى الذات فاذا عاهد هذا فنقول
 ان اقسام اللفظ الموضوع من حيث الشخص المعنى وعمومه وقصوره
 الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم ابتداء اربعة لان المعنى
 اما شخصي او لا وعلى كل تقديرين فالوضع اما خاص او لا فالاول
 ما يكون موضوعا لشخص باعتبار تعلقه بخصوصه ويسمى
 وضع خاصا لموضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد
 ووضع لفظه بآزائه والثاني ما وضع لشخص
 بل عام ويسمى ذلك الوضع وضع عام لموضوع له خاص كاسماء
 الاشارة على ما سيجي وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعديا
 والثالث ما وضع لكل باعتبار تعلقه كذلك على عمومته ويسمى
 هذا الوضع وضع عام لموضوع له عام كما اذا تصورت مفرد الحيوان
 الناطق وصنف لفظ الانسان بآزائه والرابع ما وضع لكل
 باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم ابتداء اربعة لان المعنى
 اما شخصي او لا وعلى كل تقديرين فالوضع اما خاص او لا فالاول
 ما يكون موضوعا لشخص باعتبار تعلقه بخصوصه ويسمى
 وضع خاصا لموضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد
 ووضع لفظه بآزائه والثاني ما وضع لشخص
 بل عام ويسمى ذلك الوضع وضع عام لموضوع له خاص كاسماء
 الاشارة على ما سيجي وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعديا
 والثالث ما وضع لكل باعتبار تعلقه كذلك على عمومته ويسمى
 هذا الوضع وضع عام لموضوع له عام كما اذا تصورت مفرد الحيوان
 الناطق وصنف لفظ الانسان بآزائه والرابع ما وضع لكل
 باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

والوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم ابتداء اربعة لان المعنى
 اما شخصي او لا وعلى كل تقديرين فالوضع اما خاص او لا فالاول
 ما يكون موضوعا لشخص باعتبار تعلقه بخصوصه ويسمى
 وضع خاصا لموضوع له خاص كما اذا تصورت ذات زيد
 ووضع لفظه بآزائه والثاني ما وضع لشخص
 بل عام ويسمى ذلك الوضع وضع عام لموضوع له خاص كاسماء
 الاشارة على ما سيجي وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعديا
 والثالث ما وضع لكل باعتبار تعلقه كذلك على عمومته ويسمى
 هذا الوضع وضع عام لموضوع له عام كما اذا تصورت مفرد الحيوان
 الناطق وصنف لفظ الانسان بآزائه والرابع ما وضع لكل
 باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

تعلق الفرض به فيما هو المقصود الاصل من تلك الرسالة وهو تحقيق معنى
 الحروف والصبر واسم الاشارة والموصولة والاول وان كان كذلك
 الا انه لما شارك الثاني في الشخص المعنى ففرض له من يدب توضيح صاحبه
 وقوله بعينه جمل ان يكون صفة كاشفة لشخص وجمل ان يكون
 في مقابلة قوله بامر عام قد يوضع اللفظ لشخص باعتبار تعلقه
 بعينه وشخصه وقد يوضع له باعتبار امر عام باعتبار تعلقه بامر
 عام وذلك اي الوضع لشخص باعتبار امر عام يتحقق بان يعقل
 امر مشترك بين شخصين ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد
 من هذه الشخصين بخصوصية يعين لفظه بآزائه كل فرد من
 افرادة الشخصية سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما في
 الحروف ومن عوارضها كما في المضمرات واسماء الاشارة وذلك
 الامر العام ملحوظ باعتبار كونه مرة واحدة لكافة تلك الافراد التي
 المستتب الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر العام موضوعا
 كما توجد لبعض في الضمائر والموصولات وغيرها وانما عي عن ذلك
 التعيين الذي هو الوضع حقيقة بالقول اذ به يطر ذلك التعيين قبل
 غالبا وانما قيد بالحيثية بقوله بحيث لا يفهم ولا يقاد به الا واحد
 بخصوصية دون التقيد المشترك لتلايقهم ان ما وضع له اللفظ
 هو مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستعمل
 فيه ويقاد ويغهم هو منه فان ذلك لا يلزم المقصود ان الموضوع له

فان الامر العام مطلق بالنظر الى معاني الحروف وهو مقيدة بالنظر الى المعنى واذ ان كان الحيوان بالنظر الى النوع
 وفيه يجب لانه لو كان الامر العام من ذاتيات معاني الحروف لكانت الحروف مستقلة باعتبار جزء منها
 كالنقد ولم يقبل به احد بل هو عوارض معاني الحروف كما في المضمرات وغيرها وكذا كون المطلق ذاتيا للمقيد
 ليس قاعدة مطردة بل هو منقضى بالاشياء بالنظر الى انواع الحيوان ولعل بعض الفضلاء اشار الى هذا
 البحث فرفع بانه لا منافاة في المثال لوراءه

باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

باعتبار تعلقه بخصوصية بعض افرادة وهذا القسم مما لا وجود له
 بل حكمه باستحالة لان اخصوصيا لا يعقل كونها مرة واحدة
 كلها بخلاف العكس واكتفى بذكر القسمين من تلك
 الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم

والمتعلق فيه هذا الشخص من افراد على حدة وهذا لا يكون دون
القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له قوله دون العذر المشترك
حال قوله واحد بخصوصه لا يتجاوز القدر المشترك فانه غير مفاد وغير
مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مفاد واحد
بالامر العام الذي هو مفهوم المتار الى المفرد المذكور واذا كان كذلك
فتعقل الواضع ذلك المشترك انه للوضع ووسيلة الحصول
لان المشترك الموضوع له قوله لانه بتقدير الامر معطوف على الخبر
ان فراء فتعقل مصدر وان فراء على صيغة المضارع المجرى من الثلاثي
المجرد فانه منصوب على الحالية ولا انه عطوف عليه فالوضع كل الموضوع
شخص كما قررنا وذلك اللفظ الموضوع لشخص باعتبار
امر عام مثل اسم الانتارة نحو هذا انتار ذلك الام الكل منزلة
للمتار الى المعين لكما التسمية اجمال حاصل بالبيان السابق
فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاستخاص فان هذا مفاد موضوع
مسماه اي معناه المتار الى الشخص الواحد من افراد
مفهوم المتار الى مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمتار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتار
اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
التأنيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
آخرا بضافته الى الفاعل على انه من قبيل الاسماء ومسماه 8

المراد بالمتار الى الشخص الواحد من افراد
مفهوم المتار الى مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمتار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتار
اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
التأنيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
آخرا بضافته الى الفاعل على انه من قبيل الاسماء ومسماه 8

والمراد بالمتار الى الشخص الواحد من افراد
مفهوم المتار الى مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمتار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتار
اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
التأنيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
آخرا بضافته الى الفاعل على انه من قبيل الاسماء ومسماه 8

المراد بالمتار الى الشخص الواحد من افراد
مفهوم المتار الى مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمتار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتار
اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
التأنيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
آخرا بضافته الى الفاعل على انه من قبيل الاسماء ومسماه 8

المراد بالمتار الى الشخص الواحد من افراد
مفهوم المتار الى مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمتار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتار
اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
التأنيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
آخرا بضافته الى الفاعل على انه من قبيل الاسماء ومسماه 8

المراد بالمتار الى الشخص الواحد من افراد
مفهوم المتار الى مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمتار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتار
اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
التأنيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
آخرا بضافته الى الفاعل على انه من قبيل الاسماء ومسماه 8

بيان له قوله بحيث لا يقبل الشركة تأكيد لا يستفاد من الشخص
يعني ان مفهوم هذا ما صدق عليه المتار الى الشخص الواحد لا يقبل
الشركة لا مفهومه الذي يقبل الشركة والحاصل ان معنى لفظ هذا كل
مشتركة اليه مفرد يذكر شخص لفظ عام وهو مفهوم المتار الى المفرد
المذكور الصادق على هذا المتار الى الشخص وعلى ذلك الاخر كما اذا حكمت
على كل رومي بانه ابيض بهذا العنوان فقد لا حظت جميع الشخصات
الرومية من ريد وغيره بما مر عام وهو الرومي وحكمت عليه
بانه ابيض بنسب لفظ النسبة مستعمل في مقامين احدهما ان يكون
الحكم المذكور راجعه اليه ههنا والثاني ان يكون معلوما من الكلام المتعارف
وههنا الحكم بدیهي اولى اذا اتفق طرفيه مع الاستدلال فكيف في الجزم
بالنسبة وليس بذكره استدلالا بنسب يذكر في صورة الاستدلال
والبدیهيات قد ينسب عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان
القاصرة من الخفاء ما هو من هذا القبيل انما صدق عليه اللفظ
الموضوع لشخص باعتبار اندراجها في امر عام لا يقيد الشخص
الابقرية معينة لان وجه افادته الواحد من تلك الشخصات
بعينه ليس الاوهية له وهو لا يخص به الاستدلال نسبة الوضع
الى المستجيب اذ مع الشركة اكل الكل في ذلك لا بد في افادة التعيين
من امر ينضم اليه بحصول ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فان
قيل ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة سنان في عدم

المراد بالمتار الى الشخص الواحد من افراد
مفهوم المتار الى مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمتار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتار
اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
التأنيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
آخرا بضافته الى الفاعل على انه من قبيل الاسماء ومسماه 8

المراد بالمتار الى الشخص الواحد من افراد
مفهوم المتار الى مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمتار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتار
اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
التأنيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
آخرا بضافته الى الفاعل على انه من قبيل الاسماء ومسماه 8

المراد بالمتار الى الشخص الواحد من افراد
مفهوم المتار الى مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمتار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتار
اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
التأنيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
آخرا بضافته الى الفاعل على انه من قبيل الاسماء ومسماه 8

المراد بالمتار الى الشخص الواحد من افراد
مفهوم المتار الى مطلقا والشخص صفة لكل واحد من حيث
انه المراد بالمتار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة للمتار
اليه كما لا يخفى على من سكت قوله موضوع في بعض كتب بناء
التأنيث على انه خبر هذا ابتداء من اللفظة او الكلمة وفي بعض
آخرا بضافته الى الفاعل على انه من قبيل الاسماء ومسماه 8

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة وتعد المعنى الموضوع له في الفوق
بينهما قلنا الفوق لزوم التعيين في المعنى وعدمه ووحدة الموضوع وتعدد
فان قلت اللفظ بحسب استعماله في معناه الحقيقية لا يحتاج الى قرينة مشتركة
دون المعنى المجازي على ما هو المتورك كيف حكمت بالا حتما قلنا
المراد بذكره هو ان اللفظ الموضوع لمعنى يكفى في صحة استعماله
في معناه كونه موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة لمجرد
الاستعمال المجازي فانه يحتاج الى قرينة لمجرد ذلك لتصرف
عن ارادة المعنى الحقيقية الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه فاحتاج
القرينة فيما نحن فيه وفي المشتركة ليدفع فخر احد المعاني الحقيقية وفهم
المراد للاستعمال ولا فرغ من المقدمة شرح المقصود فقال
التقسيم مبتدأ او خبر على امر والمخبر هو المذكور ومعنى التقسيم
هو ضم قديين او اكثر الى عام ليصور ذلك العام بانضمام كل قديم
فما مبينا للقسمة الا فراد غير مباين له باعتبار تنافي القيد
او مخالفا لفظا والمتبادر بحسب العرف هو اعتبار التباين
وما نحن فيه من ذلك القيد وحاصله مجمل تقسيم اللفظ باعتبار
مدلوله او الى قسمين ما مدلوله كلي وما مدلوله مشخص وتقسيم
القسم الاول الى اسمين مصدر والى مشتق وفعل والثاني
تقسيم الثاني الى العلم والحرف والضمير واسم الإشارة والموصولة
على وجه ينضبط به تلك الاقسام فان تحقيقها من غير الاقدام

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

اللفظ اي الموضوع مدلوله اي المعنى الموضوع له فان كان اللفظ في العقل من حيث
تصووله فيه بغير هذه العبارة ومن حيث انهما في مطلقا معنويا
ومن حيث انهما مع بانضمام غير مدلوله اي معنى ومن حيث وضع
اللفظ بآثاره موضوعا له ومن حيث التصديك من اللفظ افادة معنى
اما كلي وشخص لان مدلوله ان لا يمنع من فرض صدق وكل على تقدير
فالمشخص وليس من حيث انهما في مطلقا معنويا لان ذلك هو الكل فان قيل
هذا التقسيم فاسد لان الالف واللام في اللفظ هما للاستتراق
فمعناه في كل لفظ موضوع لمعنى اما مدلوله كلي او مشخص ولا شك
ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى فتقول مورد القسمة هو اللفظ
وكل لفظ كذلك فمدلوله اما كلي او مشخص فتورد القسمة اما من القسم
الا والاول من الثاني فان كان الاول لا يشمل الثاني وان كان الثاني
لا يشمل الاول قلنا معنى قولنا كل لفظ اما كذا او كذا ان كل فرد من
افراد متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال
فتورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة لانه نفس مفهوم اللفظ
وما قبله اشار الى المقام من ان لانقسام الى اقسام لازم
للمقسم والمقسم لازم لاقسام ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم انقسام
الى اقسام ككل منها فيلزم انقسام الشئ الى نفسه والى مقابل
وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا كاشارة فاجوب عن ان الانقسام
المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني والمقسم لازم لاف لا من

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

هذا هو المقصود من قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا
بالحق والعدل والبر والحق
والذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا باليوم الآخر

تلك الحشية بل من حيث حصول العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم
ان يكون لازما له ووجه باعتبار آخر كالحكمة اللازمة لمفهوم الحيوان
اللازم لوجوده مثل الاول واللفظ الذي مدلوله كل الامارات
اي اما مدلوله ذات او يقال بالتجاوز بطلاق اسم الذات واكثر
على ما يدل عليه ما من اللفظ في يستقيم قوله وهو اسم الجنس كرجل
او حدث وهو المصدر انما في المصدر في اسم الجنس يستقيم
التقسيم الى الفعل والمشتق عليه فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كل
المراد بالذات هي اما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره
منسوبا احدهما الى الآخر وبالحدث امر قائم بغيره يعبر عنه بالغاكية
بما اخره والوثوق كالضرب او ثاوثون كالقتل فخرج معنى
السود والياض لعدم التعريف ومعنى الجدة والمنوال عدم القيام
بالغير ومعناه اختصاص الفاعل بالمنعوت او التبعية
في التجزئة الى الاتحاد في الاشارة الى كماله في الماديات
او العقلية كمال في الجواهر ولما كان اعتبار التركيب بينهما من
غير اعتبار النسبة لا يفيد اختصاص ذلك التركيب بما اعني به مع الطرفين
نسبة فغيره بقوله او نسبة بينهما لانها السبب في وضع اللفظ
بازاء ذلك التركيب وذلك اي النسبة والتذكير باعتبار المذكور
او التركيب المشتمل عليها اما ان يعتبر نسبة من طرف الذات

اللفظ الذي مدلوله كل الامارات
اي اما مدلوله ذات او يقال بالتجاوز بطلاق اسم الذات واكثر
على ما يدل عليه ما من اللفظ في يستقيم قوله وهو اسم الجنس كرجل
او حدث وهو المصدر انما في المصدر في اسم الجنس يستقيم
التقسيم الى الفعل والمشتق عليه فكانه قال اللفظ الذي مدلوله كل
المراد بالذات هي اما لا يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غيره
منسوبا احدهما الى الآخر وبالحدث امر قائم بغيره يعبر عنه بالغاكية
بما اخره والوثوق كالضرب او ثاوثون كالقتل فخرج معنى
السود والياض لعدم التعريف ومعنى الجدة والمنوال عدم القيام
بالغير ومعناه اختصاص الفاعل بالمنعوت او التبعية
في التجزئة الى الاتحاد في الاشارة الى كماله في الماديات
او العقلية كمال في الجواهر ولما كان اعتبار التركيب بينهما من
غير اعتبار النسبة لا يفيد اختصاص ذلك التركيب بما اعني به مع الطرفين
نسبة فغيره بقوله او نسبة بينهما لانها السبب في وضع اللفظ
بازاء ذلك التركيب وذلك اي النسبة والتذكير باعتبار المذكور
او التركيب المشتمل عليها اما ان يعتبر نسبة من طرف الذات

وهو اعتبار النسبة بين
طرف الذات وهو الذات
نفسه وبين احوالها
معدول

وهو الفعل فان قيل المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر وهو
تساوي القسمين لثلاث قلنا قيد وحده متعلق بغير الحدث
لا بالحدث الا اظهر عليه لفظ غير فلا اشكال في وانقسام الى اربعة
استواء وان كان مرددا بين التقى والاثبات بحسب الما ارجعها
الى تقسيمات ثلثة فلا يضر في القسم الاخير واحتمال انقسام
بعض الاقسام الى اقسام مندرجة تحتها لا يمنع الاختصاص بالفعل
والمشتق فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق اما ان يعبر فيه
قيام ذلك الحدث بمن حيث الحدث وهو اسم الفاعل والنبوت
وهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه الـ
لحصوله وهو اسم الآلة او مكان وقوعه وهو ظرف المكان او زمانا له
وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره
وهو التفضيل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
والمضارع والمستقبل وباعتبار الطلب الى امر وغيره الثاني
ان اللفظ الموضوع لمعنى شخص فالوضع اي وضع اللفظ لذلك
الشخص اما شخص ايضا بان يكون الموضوع له شخصا
واحد الوهظ بخصوصه اي بما يعينه او كل امر عام بان يكون
الموضوع له كلاما من شخصات لو حظت اجمالا بامر عام كليها
صدقا والاولى اللفظ الموضوع لمعنى شخص وصدقا خاصا
العلم اي الشخص واما العلم بجنس فخرج عن مورد القسمة

وهو المشتق او يتعبر في
تساوي القسمين لثلاث قلنا
قيد وحده متعلق بغير الحدث
لا بالحدث الا اظهر عليه لفظ
غير فلا اشكال في وانقسام
الى اربعة استواء وان كان
مرددا بين التقى والاثبات
بحسب الما ارجعها الى تقسيمات
ثلثة فلا يضر في القسم الاخير
وا احتمال انقسام بعض الاقسام
الى اقسام مندرجة تحتها لا
يمنع الاختصاص بالفعل والمشتق
فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق
اما ان يعبر فيه قيام ذلك الحدث
بمن حيث الحدث وهو اسم الفاعل
والنبوت وهو الصفة المشبهة او
وقوع الحدث عليه وهو اسم
المفعول او كونه الـ لحصوله
وهو اسم الآلة او مكان وقوعه
وهو ظرف المكان او زمانا له
وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام
الحدث به على وصف الزيادة على
غيره وهو التفضيل وكذلك الفعل
ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
والمضارع والمستقبل وباعتبار
الطلب الى امر وغيره الثاني
ان اللفظ الموضوع لمعنى شخص
فالوضع اي وضع اللفظ لذلك
الشخص اما شخص ايضا بان يكون
الموضوع له شخصا واحد الوهظ
بخصوصه اي بما يعينه او كل امر
عام بان يكون الموضوع له كلاما
من شخصات لو حظت اجمالا بامر
عام كليها صدقا والاولى اللفظ
الموضوع لمعنى شخص وصدقا
خاصا العلم اي الشخص واما العلم
بجنس فخرج عن مورد القسمة

وهو اعتبار النسبة بين
طرف الذات وهو الذات
نفسه وبين احوالها
معدول

وهو المشتق او يتعبر في
تساوي القسمين لثلاث قلنا
قيد وحده متعلق بغير الحدث
لا بالحدث الا اظهر عليه لفظ
غير فلا اشكال في وانقسام
الى اربعة استواء وان كان
مرددا بين التقى والاثبات
بحسب الما ارجعها الى تقسيمات
ثلثة فلا يضر في القسم الاخير
وا احتمال انقسام بعض الاقسام
الى اقسام مندرجة تحتها لا
يمنع الاختصاص بالفعل والمشتق
فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق
اما ان يعبر فيه قيام ذلك الحدث
بمن حيث الحدث وهو اسم الفاعل
والنبوت وهو الصفة المشبهة او
وقوع الحدث عليه وهو اسم
المفعول او كونه الـ لحصوله
وهو اسم الآلة او مكان وقوعه
وهو ظرف المكان او زمانا له
وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام
الحدث به على وصف الزيادة على
غيره وهو التفضيل وكذلك الفعل
ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
والمضارع والمستقبل وباعتبار
الطلب الى امر وغيره الثاني
ان اللفظ الموضوع لمعنى شخص
فالوضع اي وضع اللفظ لذلك
الشخص اما شخص ايضا بان يكون
الموضوع له شخصا واحد الوهظ
بخصوصه اي بما يعينه او كل امر
عام بان يكون الموضوع له كلاما
من شخصات لو حظت اجمالا بامر
عام كليها صدقا والاولى اللفظ
الموضوع لمعنى شخص وصدقا
خاصا العلم اي الشخص واما العلم
بجنس فخرج عن مورد القسمة

وهو المشتق او يتعبر في
تساوي القسمين لثلاث قلنا
قيد وحده متعلق بغير الحدث
لا بالحدث الا اظهر عليه لفظ
غير فلا اشكال في وانقسام
الى اربعة استواء وان كان
مرددا بين التقى والاثبات
بحسب الما ارجعها الى تقسيمات
ثلثة فلا يضر في القسم الاخير
وا احتمال انقسام بعض الاقسام
الى اقسام مندرجة تحتها لا
يمنع الاختصاص بالفعل والمشتق
فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق
اما ان يعبر فيه قيام ذلك الحدث
بمن حيث الحدث وهو اسم الفاعل
والنبوت وهو الصفة المشبهة او
وقوع الحدث عليه وهو اسم
المفعول او كونه الـ لحصوله
وهو اسم الآلة او مكان وقوعه
وهو ظرف المكان او زمانا له
وهو ظرف الزمان او يعتبر قيام
الحدث به على وصف الزيادة على
غيره وهو التفضيل وكذلك الفعل
ينقسم باعتبار الزمان الى الماضي
والمضارع والمستقبل وباعتبار
الطلب الى امر وغيره الثاني
ان اللفظ الموضوع لمعنى شخص
فالوضع اي وضع اللفظ لذلك
الشخص اما شخص ايضا بان يكون
الموضوع له شخصا واحد الوهظ
بخصوصه اي بما يعينه او كل امر
عام بان يكون الموضوع له كلاما
من شخصات لو حظت اجمالا بامر
عام كليها صدقا والاولى اللفظ
الموضوع لمعنى شخص وصدقا
خاصا العلم اي الشخص واما العلم
بجنس فخرج عن مورد القسمة

اذ معناه كلي والثاني ان اللفظ الموضوع للشخص مصاعدا قاسم
لثلاثة احوال احرف الضمير والاشارة والموصول وجه كهر في هذه
الاقسام ان مدلولها ان يكون معنى في غيره اصالا في متعلقة
يتعين بانضمام ذلك الغير اليه بمعنى انه لا يحصل الذهن ولا في
اخرى بنفبه بل يتحقق بانضمام متعلقة اليه ويتعطل بتعطله هو
احرف او لا يكون كذلك ان يكون معنى حاصله في نفسه متحصلا
بدون انضمام امر اليه واذا عرفت ان الالفاظ الموضوعه للشخص
وصفا عاما يخرج حين استعمالها القرينة لافادة التعيين
فالقرينة ان كانت في الخطاب بعين الخطاب فيشأ وضيمر المتكلم
والغائب فالمضمر كانا وانت وهو فان بالضمير اشارة للمعنيين
منها القرينة انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر
وان كانت تلك القرينة في غيره اشارة في الخطاب فاما حسيه
بان ينشأ الى المراد به ذلك اللفظ بعنونه الاعضاء المحسوسة
وهو اسم الاشارة كمنه او ذلك فان المعنيين لما يرد منهما المعنى
المعنيين انما هو هذه او عقلية بان ينشأ الى المراد باللفظ الذي
هو معين عند المخاطب باعتبار تعيينه نسبة مضمون جملة اليه
معهود بين المتكلم والمخاطب انشأ اليه وهو الموصول
كالذي والقي فان المعنيين المراد من كل منهما انتساب مضمون
صلته المعلوم قبل اقتراحها به المعهود لهما القول كمن سماعه

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
بالاشارة الى
المراد به

بمعنى
اللفظ الموضوع
لشخص

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
بالاشارة الى
المراد به

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
بالاشارة الى
المراد به

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
بالاشارة الى
المراد به

جاء واحد من بغداد الذي جاء من بغداد رجل فاضل مشير
انت نسبة مضمون هذه الجملة الى هذا المعين عند المخاطب
باعتبار تعيينه عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا
بانضمام امر خارجي مع تلك النسبة كالحضار مضمون الصلة
مثلا فيما اشير اليه بهذه النسبة كما سيجي تحقيقه ولما قل ان
ليقول كوك احرف وضيمر المتكلم والمخاطب موضوعه للشخص
ظاهر واما ضمير الغائب فقد يعود الى مفهوم كلي ولفظ هذا قد يرد
الى الجنس وكذا الذي يرد به كل قد اوجب عن الاشارة
الى الجنس بانها مبنية على جعله بمنزلة الشخص المتكلم وكذا
في الموصول واما ضمير الغائب فالظاهر ان لفظه هو موضوعه للجنس
المندرجة تحت مفهوم الغائب المفرد المذكور سواء كانت في بيانه
حقيقة او اضافية كما يجي تحقيقه واعتراض بان هذه القسمة
قسمة اللفظ الموضوع لموضوع وصفا الى تلك الاقسام الاربعة
غير حاصلة لجواز ان يكون هو اللفظ وضع بامر عام لكل من افراد
الشخصه ولم يكن قرينة احدى الثلث المذكورة كاسما حروف
المباني كالالف والباء وكذا اللفظ التعيين واسمى الكتب كالكافية
والثانية ولما كان الاقسام تشترك في شئ وتماز في شئ
اذا اراد ان ينشأ الى ما به الاشتراك وما به الامتياز فوضع الخاتمة
لاجل هذا وقال الخاتمة تشتمل الظاهر ان يقول وتشتمل
بالعطف لتكون مبتدأ محذوف اجزاء هذه التي تذكرها

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
بالاشارة الى
المراد به

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
بالاشارة الى
المراد به

هذا هو المعنى
الذي هو المقصود
بالاشارة الى
المراد به

۱۲۱
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وتقسيم الحرفين ليهما دون اقسام الاشارة كما فعله بعضهم
 فلما استبان على النظم ان ذلك اسم الاشارة موضوع
 لاحكام انما يتبعين بقية الاشارة احسنت في استحقاق
 في معين دون اصل الوضع ومدلول الصنم يتعين بالوضع
 الذي هو مناط الجزئية ووجه الفاء اخر من ان التعيين فيه
 ايضا وضعي كالعلم والمضمرة قوله دون اسم الاشارة حال من
 صنم اليها من مجازين اياه حيث لم يشمله التقسيم وقوله
 فلما مفعول للتقسيم التقسيم الرابع تبين لك من هذا التقسيم
 المذكور ان معنى قول النحاة الحروف بدل على معنى في غيره انه لا يشغل
 بالمفهومية بان لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات بل يكون
 ملحوظا بتعاقبها وسبيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى لا يوضح
 غاية الانضاح الا بتمهيد مقدمة فنقول ان المعاني قد تكونت
 ملحوظة قصدا وبالذات ويكون ملحوظة بتعاقبها مقصودة بذاتها
 بل على انها الاله لملاحظة غيرهما ومرتات مشاهدة ماسواها
 وهي بالاعتبار الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصاحبة
 لان حكم عليها وبنها وباعتبار الثاني غير مستقلة وغير صاحبة
 لحكم عليها او بها واستوضح ذلك من قوله قام زيد وقوله
 نسبة القيام الى زيد فانت في الحالتين قد ذكرت نسبة
 القيام اليه لكنها في الحالة الاولى مدركة من حيث انها حالة
 بين زيد والقيام والالتفات اليها فكانت امرآة لمشاهدةها

الوضع
 المقسم يتعين
 الحرفين
 المقسم

حيث قال في
 واما في مدلول
 المقسم في غيره
 يتعين بانظام
 ذلك الوجه اليه

الوجه
 المقسم
 المقسم

الوجه
 المقسم
 المقسم

والله

ولذلك لا يمكن ان يحكم عليها او بها واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات
 ومدركة بالقصد يمكن ان اجزاء الاحكام عليها بانها من بالنسب
 والاضافات فهي على الاول مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة
 بها وهذه الحما ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار
 وقد يكون مبصرا بتعاقبها لانه لا يبصر غيره كالمرة فانك اذا نظرت
 اليها وشاهدت ما رسمت من الصورة فان قصدت الى مشاهدة
 الصورة فالمرآة في تلك الحالة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصدا
 بل بتعاقبها ولا يمكن ان يحكم عليها او بها كما يمكن للصورة وان قصدت
 الى مشاهدة المرآة نفسها يكون صاحبة لان حكم عليها او بها
 ويكون الصورة في مبصرة بتعاقبها تحكم عليها او بها فتنسب اليها
 في مدركاتها كنسبة البصر المحسوساتها واذ اتم هذا فنقول
 معنى الابداء معنى ان تعلق بغيره كالمشاهدة كالمعنى اذا
 لاحظت العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
 صالحا لان حكم عليه كما تقول الابداء معنى اضافي وبها تقول
 ما يجت عنه معنى الابداء ويترجم اذ اكر متعلقة بتعاقبها بالعرض
 اجمالا وهو هذا الاعتبار مدلول اللفظ الابداء وذلك بعد ملاحظة
 على هذا الوجه ان تقبده بمتعلق مخصوص فتقول ابداء كبرى
 في البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال واذ لاحظت العقل
 من حيث انه حالة بين البصرة وجعله له لمعناه

الوجه
 المقسم
 المقسم

الوجه
 المقسم
 المقسم

الوجه
 المقسم
 المقسم

الوجه
 المقسم
 المقسم

[illegible][illegible]

من انما يحصل منها الا نذكر طريقه ومفصلته اذ لم
مستقلان وطريقان كما ان الحسنة طريقتين وهما الصبر
والسعة لا بد ان يذكر

وہی ہے جس نے اس کو پیدا کیا

فاما ان كان فعلا اعتد في مفهوم الفعل على
قوله كذا وكذا ان كان في زمان الموصوف
اعني في وقت انه بنفسه كذا وكذا
فان قيل ان كان في زمان الموصوف
فان قيل ان كان في زمان الموصوف

[illegible]

فقد لا يكون مستوفى الفعل لا يندرج في الكلام
فقد لا يكون مستوفى الفعل لا يندرج في الكلام

فمن انما يجادل عنده باب انزال الدين
فيكون عليه يدون الصفات بوضع الفاظها بالباب
التي تليها فغيره حكم في ذلك انما هو اربعة اقسام
ان افعالهم فان هذا اربعة اقسام
هذا ان كان مستغنياً من عبارة لا يفسد
هذه العاصمة فتدبر فكن بالعلمين اراكم

افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة المعبرة فيها نسبة تقييدية
غير تامة لا يقتضي افراد المعنى عن غيره وعدم ارتباطها به ولا تكون
هي ايضا مقصودة بالافادة من العبارة فلهذا اجاز ان يلاحظ
جانب الذات تارة فيجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فيجعل
محكوما بها والاما النسبة فيراها قد يصلح الحكم عليها ولا يراها فان قلت
ما ذكرته من ان جميع الفعل فاعلم لا يصلح ان يكون محكوما به بيا في
ما ذكره النخاعة من ان المستند في قولنا زيد قام ابوه هو الجملة الفعلية
اجيب بان المقصود منها ان احدهما الحكم بان اباه زيد قائم
والثاني الحكم بان زيد قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين
ليس بمفهومين صريحا من هذا الكلام بل المقصود الاصل احدهما
والاخر يفهم التمر اما ان كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام
باعتبار مفهومه الصحيح غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم عليه
وان كان المقصود الثاني فالمستند هو القيام المقيد بالانتماء
انك لو قلت قام ابو زيد واقعت النسبة بينهما لم ترتبط
بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه ايضا كذلك لم يرتبط بزيد
ولم يقع خبر اعنه ومن ثم تسجح النخاعة يقولون قام ابوه جملة
وليس بكلام لتجده عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة
ذكر زيد وابراه الصغير الذي لا يربط الا بتباط الذي يستحيل
وجوده مع الايقاع التنبه الخامس قد عرفت مما سبق

هذا هو المقصود من قوله
فان النسبة المعبرة فيها نسبة تقييدية
غير تامة لا يقتضي افراد المعنى عن غيره
وعدم ارتباطها به ولا تكون هي ايضا مقصودة
بالافادة من العبارة فلهذا اجاز ان يلاحظ
جانب الذات تارة فيجعل محكوما عليها
وتارة جانب الوصف فيجعل محكوما بها

والاخر يفهم التمر اما ان كان المقصود هو الاول
فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصحيح
غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم
عليه وان كان المقصود الثاني فالمستند هو القيام
المقيد بالانتماء انك لو قلت قام ابو زيد واقعت
النسبة بينهما لم ترتبط بغيره اصلا فلو كان معنى
قام ابوه ايضا كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبر
اعنه ومن ثم تسجح النخاعة يقولون قام ابوه جملة
وليس بكلام لتجده عن ايقاع النسبة بين طرفيها
بقرينة ذكر زيد وابراه الصغير الذي لا يربط الا
بتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع التنبه الخامس
قد عرفت مما سبق

اراد ان يبين النسبة

فما سبق من الفرق بين الفعل المشتق من صائر بان يراد على الفعل النحوي
فقد و الفعل بانه ما دل على معنى في نفسه معتبرا باحد الازمنة الثلاثة واورد
عليه ان صار با يصدق عليه هذا المحرك وليس لفعل فالجس مانع فيما سبق
من الفرق بين الفعل المشتق علم انه لا يراد فانه اي الفعل ما دل على حدث
ونسبة الى موضوع كما وزمانها على ان الحدث اول ما اعتبر في مفهومه فصار
ليس كذلك بل دل على ان نسبة الى الحدث فالحكم على ما دل على
في الفعل الحدث وفي المشتق الذات ويجعل ان يعود الصغير قوله فانه
الى صائب وتكون كلمة مانفة التنبه السادس ولعلم منه ان
سبق من التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس العلم في الاسم
الجنس من هذين احدهما وهو لاكثر استعمالا انه موضوع للماهية مع وجوده
لا بغيرها وبسمي فردا مشتركا ذهب اليه ابن الحبيب والزمحي
والاخر انه موضوع للماهية من حيث هي كما ذهب اليه المصنف في التقسيم
ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم فلا بد من تأويل هذا الكلام
وهو ان الفرق الذي ذكره مبني على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا
للماهية من حيث هي كما ان علم الجنس كذلك ان بينهما فرقا
فان علم الجنس كاسماء وضع بجومه للجنس المعين فيذكر بجومه على كون
تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معروفة كما ان الاعلام تخصه
بذكر بجومه فيجب الوضع على تلك الاشخاص معروفة متعينة لديه
كلاهما لا يرد على ذلك المعين بجومه اصلا بل وضع لغير معين

هذا هو المقصود من قوله
فان النسبة المعبرة فيها نسبة تقييدية
غير تامة لا يقتضي افراد المعنى عن غيره
وعدم ارتباطها به ولا تكون هي ايضا مقصودة
بالافادة من العبارة فلهذا اجاز ان يلاحظ
جانب الذات تارة فيجعل محكوما عليها
وتارة جانب الوصف فيجعل محكوما بها

والاخر يفهم التمر اما ان كان المقصود هو الاول
فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصحيح
غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم
عليه وان كان المقصود الثاني فالمستند هو القيام
المقيد بالانتماء انك لو قلت قام ابو زيد واقعت
النسبة بينهما لم ترتبط بغيره اصلا فلو كان معنى
قام ابوه ايضا كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبر
اعنه ومن ثم تسجح النخاعة يقولون قام ابوه جملة
وليس بكلام لتجده عن ايقاع النسبة بين طرفيها
بقرينة ذكر زيد وابراه الصغير الذي لا يربط الا
بتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع التنبه الخامس
قد عرفت مما سبق

اراد ان يبين النسبة

[illegible]

ولما ذكرنا التنبيه الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكرنا التنبيه التاسع
 جهة الاختلاف اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو كونه كذا وما باعتبار
 تمام معناه وهو كونه كذا ونسبة في زمان معين الى موضوع ما فنقول
 نظرا الى اعتبار تمام معناه كالخوف فلما ان لفظة من موضوعه وضعنا
 عاما لكل ابتداء خاص بخصوصه كلفظة ضرب موضوعه وضعنا عاما
 لكل نسبة كحدث الى فاعل مخصوصه فاجعل من اقسام الموضوع المعنى
 كل غير مستقيم ولما كان كذا كذا هو كذا معنى الفعل مستقلا
 بالمفهومية قد يتحقق في ذوات متعددة صالحا بالنسبة
 الى كل منها في نسبة الى خاص منه الى من كل واحد منها في نسبة الى
 بالفعل باعتبار ذلك كحدث عن كذا وهو بهذا الاعتبار مستقلا
 اذا اعتبرنا مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله مستقلا
 دون الحروف اذا حصل مدلوله ان الفعل مدلول الحروف الذي هو كذا
 الذي انما هو بالمدلول ان يتبعه ما يحصل مدلول الحروف من متعلق
 واذا كان غير مستقل في التعقل والتحقق فلا يعقل الا لغيره فلا يكون
 مجزأ به كما لا يكون مجزأ عنه لذلك التنبيه العاشر في ضمير الغائب
 وكلية نظر فتأمل وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من الشخصات وضعنا كليا عاما
 فقد علم منه ان في كلية ضمير الغائب باعتبار توهم كل واحد من افراد
 المفهوم كل كوضع هو المفهوم الواحد الغائب المذكور نظر الى بعض

هذا التنبيه العاشر في ضمير الغائب
 وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من الشخصات
 وضعنا كليا عاما فقد علم منه ان في كلية
 ضمير الغائب باعتبار توهم كل واحد من افراد
 المفهوم كل كوضع هو المفهوم الواحد الغائب
 المذكور نظر الى بعض

هذا التنبيه العاشر في ضمير الغائب
 وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب
 او المتكلم او المخاطب موضوع لكل من الشخصات
 وضعنا كليا عاما فقد علم منه ان في كلية
 ضمير الغائب باعتبار توهم كل واحد من افراد
 المفهوم كل كوضع هو المفهوم الواحد الغائب
 المذكور نظر الى بعض

ففي كلية وجوبية نظروا وجه ان كثيرا ما يكون المرجع اليه ضمير الغائب
 كليا كما يكون جزئيا واحكاما في احداهما مجاز بعينه ككثرة فالجزم
 بكنية وجوبية محل نظر وتاملا واحكاما قد يكون كليا وقد يكون
 جزئيا والمصانعة من اجزائيات نظر الا ان كثرة اللفظة
 تعد والمضمر مطلقا المعارف واعتبر فيها اجزائية بناء
 على تعريفهم المعروفة بما وضع لشيء بعينه التنبيه الحادي عشر
 المقصود منه التنبيه الاشارة على تفرقة بين الاسماء التي شابه
 الحروف في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل ذوق وفوق فان هاتين
 كل لانهما بمعنى صاحب معلو وان كانا يستقلان الا في حين
 اضافتين بالنسبة الى معانيهما الذي هو الصاحب والعلو لعروض
 الاضافة فلا يكون في حين بحسب الوضع بل مجرد استئناسهما
 في اجزائيتين الاضافيتين الذين قد يكونان في شيئين حقيقيين
 وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة
 ولذا لا يصح ان يجعل على اجزائية حقيقية علم ما يتبادر من المقابلة
 بالكل نظر التفرقة بينهما وبين الحروف اذ معنى الحروف في كل شخص
 كما بين التنبيه الثاني عشر لا يربك امر لا يوقعك
 في رية وشك تغادر الالفاظ بعضها مكان بعض استنادا
 بعض مكان بعض وان قراءا بضم فالمعنى تناوبها واقفا
 بعضها مكان بعض علم ان الجملة حال مؤكدة اذ المعبر الوضع

هذا التنبيه الحادي عشر
 المقصود منه التنبيه الاشارة على تفرقة بين الاسماء التي شابه
 الحروف في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل ذوق وفوق فان هاتين
 كل لانهما بمعنى صاحب معلو وان كانا يستقلان الا في حين
 اضافتين بالنسبة الى معانيهما الذي هو الصاحب والعلو لعروض
 الاضافة فلا يكون في حين بحسب الوضع بل مجرد استئناسهما
 في اجزائيتين الاضافيتين الذين قد يكونان في شيئين حقيقيين
 وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة
 ولذا لا يصح ان يجعل على اجزائية حقيقية علم ما يتبادر من المقابلة
 بالكل نظر التفرقة بينهما وبين الحروف اذ معنى الحروف في كل شخص
 كما بين التنبيه الثاني عشر لا يربك امر لا يوقعك
 في رية وشك تغادر الالفاظ بعضها مكان بعض استنادا
 بعض مكان بعض وان قراءا بضم فالمعنى تناوبها واقفا
 بعضها مكان بعض علم ان الجملة حال مؤكدة اذ المعبر الوضع

هذا التنبيه الحادي عشر
 المقصود منه التنبيه الاشارة على تفرقة بين الاسماء التي شابه
 الحروف في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل ذوق وفوق فان هاتين
 كل لانهما بمعنى صاحب معلو وان كانا يستقلان الا في حين
 اضافتين بالنسبة الى معانيهما الذي هو الصاحب والعلو لعروض
 الاضافة فلا يكون في حين بحسب الوضع بل مجرد استئناسهما
 في اجزائيتين الاضافيتين الذين قد يكونان في شيئين حقيقيين
 وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة
 ولذا لا يصح ان يجعل على اجزائية حقيقية علم ما يتبادر من المقابلة
 بالكل نظر التفرقة بينهما وبين الحروف اذ معنى الحروف في كل شخص
 كما بين التنبيه الثاني عشر لا يربك امر لا يوقعك
 في رية وشك تغادر الالفاظ بعضها مكان بعض استنادا
 بعض مكان بعض وان قراءا بضم فالمعنى تناوبها واقفا
 بعضها مكان بعض علم ان الجملة حال مؤكدة اذ المعبر الوضع

هذا التنبيه الحادي عشر
 المقصود منه التنبيه الاشارة على تفرقة بين الاسماء التي شابه
 الحروف في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل ذوق وفوق فان هاتين
 كل لانهما بمعنى صاحب معلو وان كانا يستقلان الا في حين
 اضافتين بالنسبة الى معانيهما الذي هو الصاحب والعلو لعروض
 الاضافة فلا يكون في حين بحسب الوضع بل مجرد استئناسهما
 في اجزائيتين الاضافيتين الذين قد يكونان في شيئين حقيقيين
 وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة
 ولذا لا يصح ان يجعل على اجزائية حقيقية علم ما يتبادر من المقابلة
 بالكل نظر التفرقة بينهما وبين الحروف اذ معنى الحروف في كل شخص
 كما بين التنبيه الثاني عشر لا يربك امر لا يوقعك
 في رية وشك تغادر الالفاظ بعضها مكان بعض استنادا
 بعض مكان بعض وان قراءا بضم فالمعنى تناوبها واقفا
 بعضها مكان بعض علم ان الجملة حال مؤكدة اذ المعبر الوضع

هذا التنبيه الحادي عشر
 المقصود منه التنبيه الاشارة على تفرقة بين الاسماء التي شابه
 الحروف في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل ذوق وفوق فان هاتين
 كل لانهما بمعنى صاحب معلو وان كانا يستقلان الا في حين
 اضافتين بالنسبة الى معانيهما الذي هو الصاحب والعلو لعروض
 الاضافة فلا يكون في حين بحسب الوضع بل مجرد استئناسهما
 في اجزائيتين الاضافيتين الذين قد يكونان في شيئين حقيقيين
 وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان ذو نطق وذو حيوة
 ولذا لا يصح ان يجعل على اجزائية حقيقية علم ما يتبادر من المقابلة
 بالكل نظر التفرقة بينهما وبين الحروف اذ معنى الحروف في كل شخص
 كما بين التنبيه الثاني عشر لا يربك امر لا يوقعك
 في رية وشك تغادر الالفاظ بعضها مكان بعض استنادا
 بعض مكان بعض وان قراءا بضم فالمعنى تناوبها واقفا
 بعضها مكان بعض علم ان الجملة حال مؤكدة اذ المعبر الوضع

قوله حال الوصف علم ان حال الوصف علم ان من احواله ما يجب فيه من احواله الملقاة بخصوصه والحق الوصف له بخصوصه سواء كان ذلك الملقى
كلية كوصف رجل لذكر بن آدم او جزئية كوصف زيد لذكر شخصه وهذا الوصف يسمى وصفا شخصيا وفيها ما لا يجب فيه من احواله
المعنى الوصف بخصوصه بل في ضمن مفهوم شامل لها ومرة للاحاطة بها اجمالا وهذا يسمى وصفا لخصوص له خاص واذا الوصف
الالفاظ كثيرة في ضمن اعمام شامل لها الوصف ايضا معان كثيرة في ضمن اعمام شامل لها وصنع كل واحد من تلك
ما زاد كل واحد من تلك المعاني المتكثرة وذلك كما يقال كل لفظ علم صيغة فاعلم فهو وصف
ما زاد كل واحد من تلك المعاني المتكثرة وذلك كما يقال كل لفظ علم صيغة فاعلم فهو وصف
قام اللفظ وقابل لمن قام به القدر العزيم وذلك ومن هذا القبيل وصف شارب المشقة وهذا الوصف يسمى
وصفا نوعيا والمركبات كلها موصوفة بهذا الوصف انتهى

ختم الرسالة بدفع ما عسى ان يحيط ببعض الامور وهو ان الحكم بالكلية
والجزئية والعلمية والموصولية وامثالها لا لفاظا انما هو باعتبار
ما استعمل فيها من المظان فاذا قلت مثلا جاءني ذو مال
واردت به زيدا فيجوز ان يتوهم انه في ذلك لا يستعمل في الجزئية
وكذا ان يحضر في بقعة حقيقة التورية في زيد فقلت اني حفظ
التورية في هذه البلدة حاضرة في ما يتوهم ان هذه الالفاظ
العلماء شخصيات لا تاحد من كل شيئا ومن العلم الشخص
العلم ان العلم بالوصف ليس بعينه شيئا والاشبه ان الشخص
الدفع ما ذكرنا ان المعنى في الالفاظ هو حال الوصف والموصوف لم
في ذواتهم كلي وان استعمل انسانا في شخص
في ثانيا بخلاف زيد فانه في الوصف لذلك

المشخص وكذا الحال في صورة الصورة
تمت الرسالة على يد
الصادق المحدث
وكتبه في
يوم
عم

الصور الموردة بالموصول في قوله
جاءني ذو مال والذو حفظ التورية في هذه
البلدة حاضرة
ان



Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading.

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading.

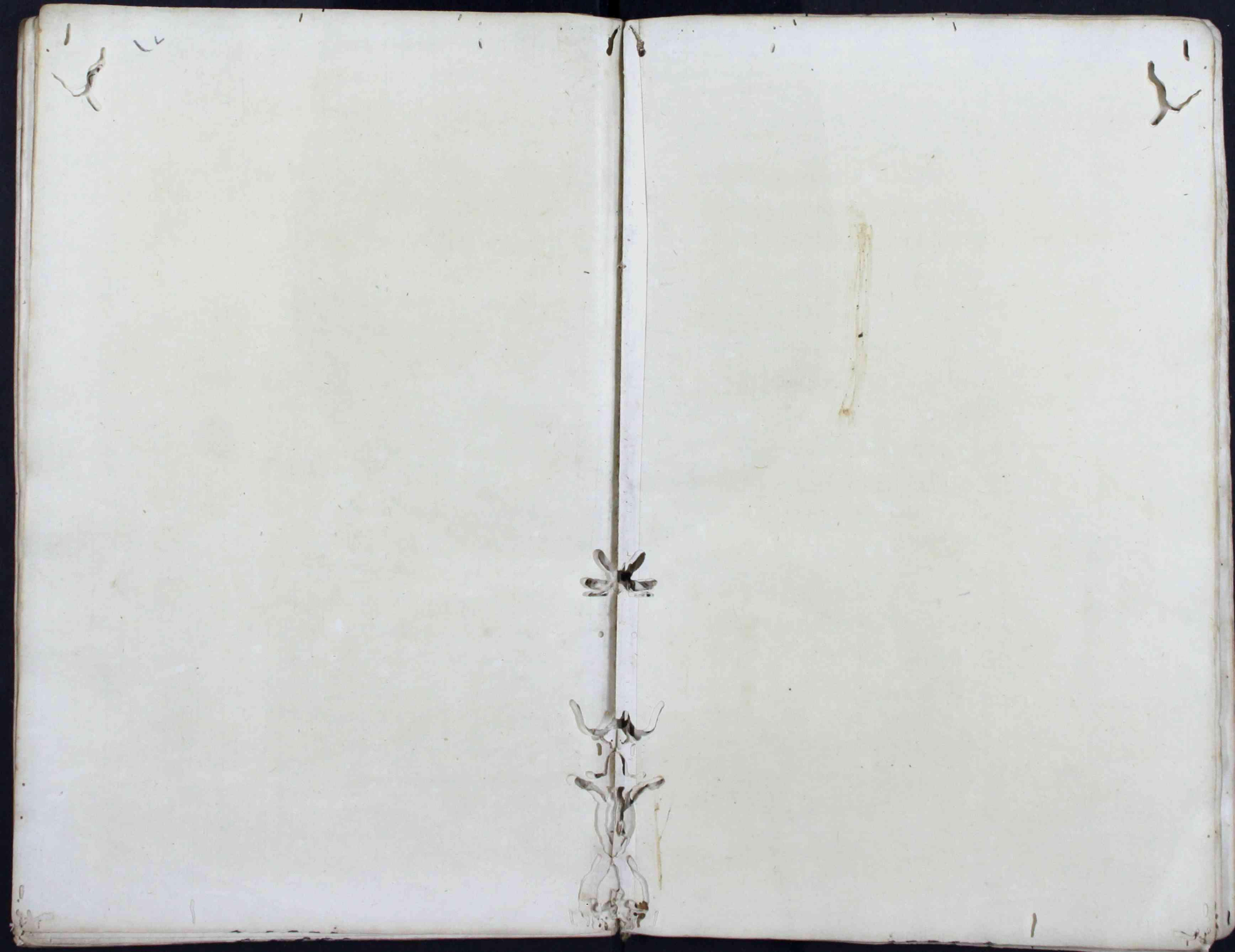
Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading.

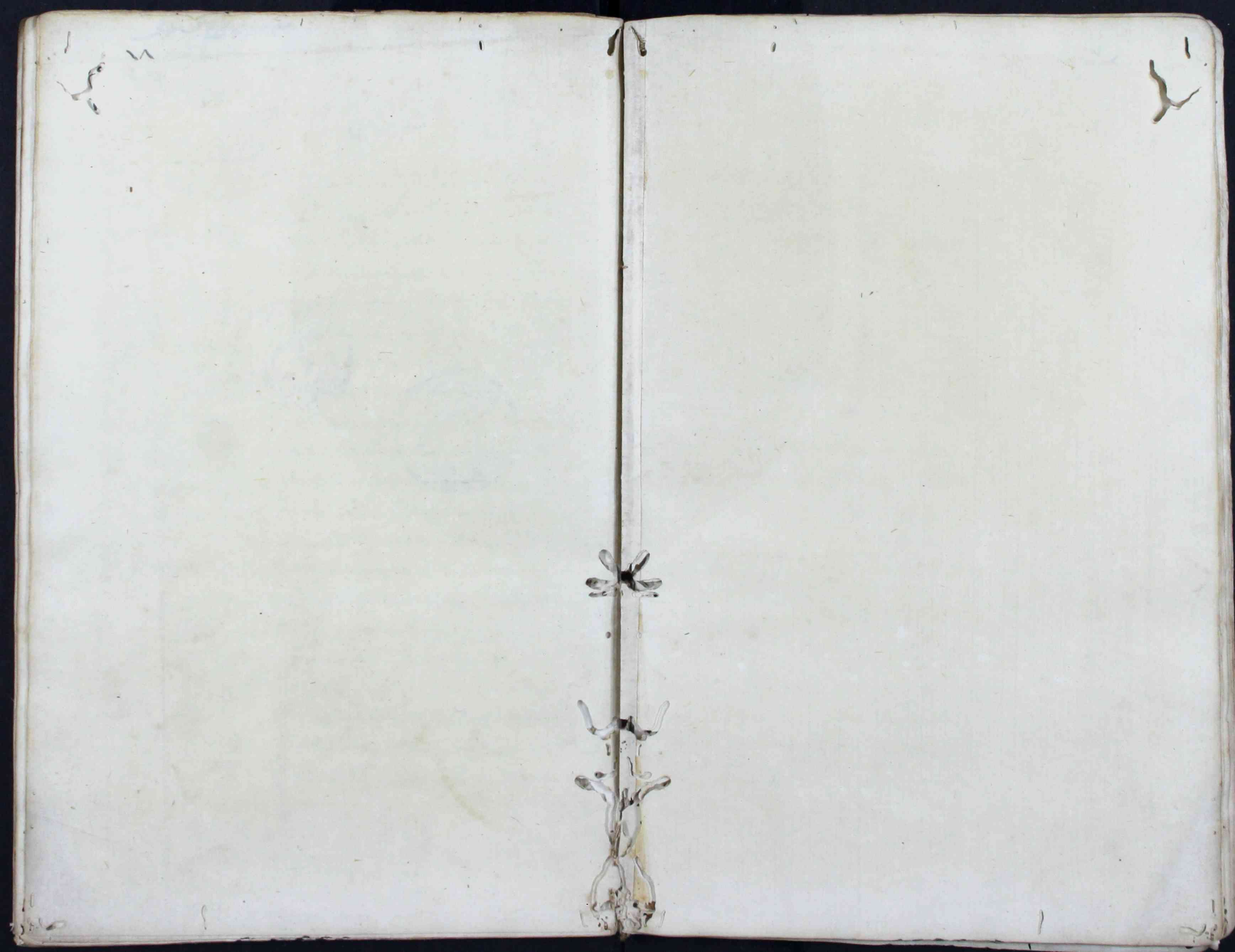
Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading.

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading.

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading.

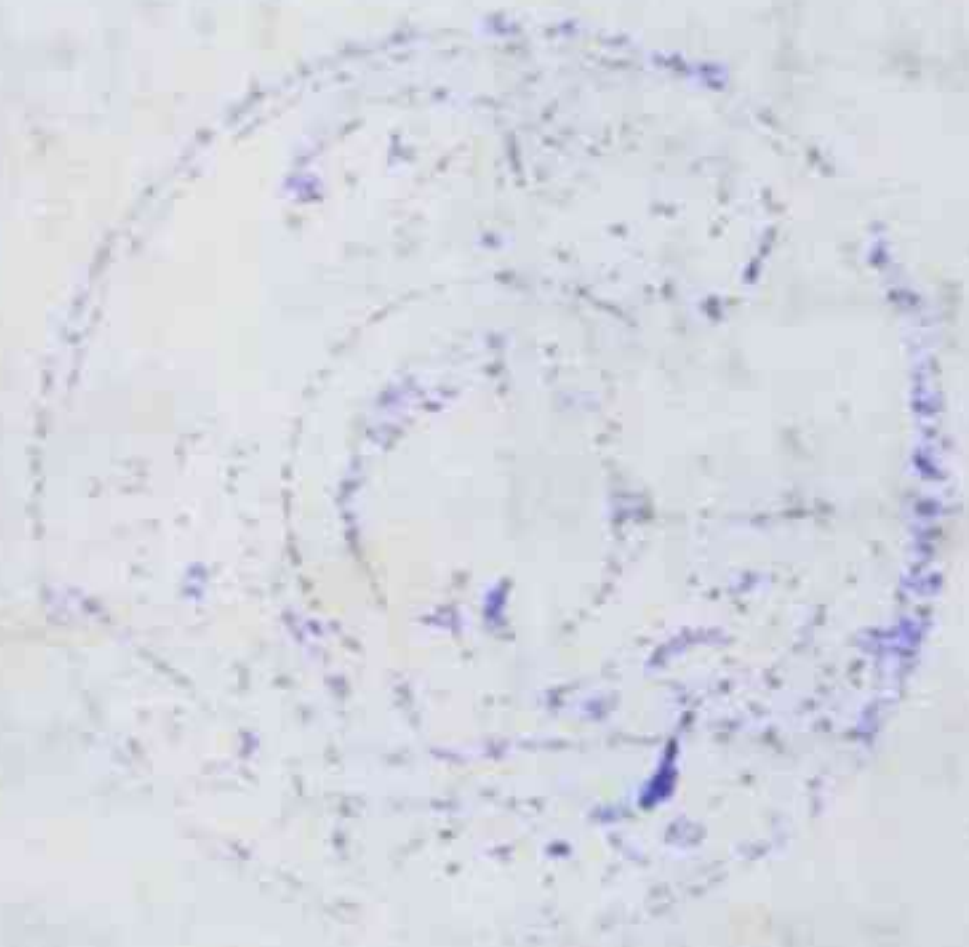






۱۹ ۱۵

مطافاری



جنانده كرجو قدر دل ربار بوشا يك بند سیدمه لقالر

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
حمدا لك اللهم على ما خصتني من منجى
الا فاضل وخلصتني من محن عواصف الفضائل
وصلوة على علامتي من طهرته في الفواضل
على ما منعني من المبعوث على الشياطين والمبعوث من
الكرم القبول وعلى آله واصحابه المرتهدين يا و
ضع الدلائل **اما بعد** فلما لم ينفعني التعلل
باعتل وعسى عن اقتراح انجلى في كل صباح
وماء ان اكتب فوايد لا يقر بمطالعة الا
خوان لفر ايد الرسالة الا شيرية في المزان شر
عت في عذوة يوم من اقصر الايام وخترت
مع اذان مغرب بعو العلم انه ولي كل توفيق و
انعام اسلم ان من حق كل طالب كسرة
قضب طمها جمة وحدة ان يعرفها بتلك الجمة ويحصل
الشعور بها قبل الشروع فيها حتى ياء من فوات
شي مما يعينه وصرف الالبته الى ما لا يعينه وان يعرف
غايتها ليزداد جدوا وثقا ولا يكون سعيدا
ونظرا لان كل علم كثيرة تضبطها جمة وحدة
ذاتية باعتبارها بعد ما يعمد اليه على واحد او
كونها با حشيت عن الاعراض الذاتية لشي واحدة

واحدة حقيقة

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

واحدة وحدة حقيقة او اعتبارية و جمة وحدة
عربية تتبع جمة الاولى لكونها آلة واستبعادها غاية
جبرى عادة العلماء على تقديم الشعور بتوحيده العلوم
بأحد في البراهين ونظائرها وموضوعها على الشروع في
مبايها فنقول باعتبار الجمة الاولى المنطقية علم
يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للتصورات والتصورات
بقات من حيث نفعها في الايصال الى المحاولات او عن
الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يحاذي بها
امر في الخارج باعتبار الجمة الثانية المنطقية قانون يعرف
منه صحيح الفكر وفاسده فاندرج في الاولى معرفة الموضوع
على المذمومين وفي الثانية معرفة الغاية ثم نقول
كان الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر وفاسده والفكر
اقبالا تحصيل المحاولات التصورية التصديقية كان
للمنطق طرفان تصورات وتصديقات وكل
منها مباد ومقاصد فكان اقرب ما اربعة فبا
وي التصورات الكميات الجنس ومقاصدها
القول ان ربح ومباد التصديقات القضايا
القياس ثم القياس اقرب ما خمسة فبا
القضايا الخمس ووجه الفظ انه ان تركيب
من اليقنيات يسمى برهاننا ومن الظنيات خطاب
ومن المسلمات جدلا ومن المحتملات شعرا ومن

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

و اما في هذا العلم...
فان العلم...
فان العلم...

لا يجوز ان لا يكون له
ما يميزه عن غيره
فان لم يكن له ما يميزه
عن غيره لم يكن له
وجود مستقل

وليس بمحقق وعلى ما يلزمه اي على الموضوع
والذهن اي لزوما ذهني بالالتزام لانه لا يدل على
كل امر خارج والا لكان كل شيء ذا لاء على كل شيء
ولا على بعض غير مضبوطة لعدم الفهم بل على امر
خارج لازم فالدلالات الثالث كالانسان
فانه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى
احدهما اي على الحيوان فقط وعلى الناطق فقط با
لتضمن وعلى قابل العلم وصحة الكتابة بالالتزام وفي
هذا المقام استولى الاول ان حدود الدلالات الثالث
ينتقض كل منها بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس
موضوع للجوم والجموع فان الدلالة على الضوء مثلا يمكن
ان يكون مطابقة وتضمن والتزام فلما تدبر قيد
بتوسط الوضع في كل منها كما فعلوا احسن ارجح الالتفات
ض وجوابه من وجهين احدهما ان الامور التي تختلف
باعتبارات يراد في تعريفاتها قيد الخفيات ذكرت
او لم تذكر فلما اكتفوا كلهم بآراءها من غير ذكرها
في تعريف الكليات حيث يمكن ان يكون شيء واحد
ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاكما كالمكون جس
الاسود للكثيف وفصل للكثيف وخاص للجس وعرض
عام للحيوان الكافي المضهرنا ايضا وانما فيها ان ترتب
الحكم على المشتق يدل على علة الالف فترتب كل واحد

والدلالة على الحيوان
فان لم يكن له ما يميزه
عن غيره لم يكن له
وجود مستقل

فان لم يكن له ما يميزه
عن غيره لم يكن له
وجود مستقل

من الدلالات

من الدلالات الثالث على الدال بالوضع يدل على ان
تسمية الدلالة مطابقة وتضمن والتزام فلما تدبر قيد
كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتناميه او لغيره او لغيره
وهو الثاني ان تقييد الدلالة بالالتزام بالضرورة الذهنية
لا حاجة اليه لان الفرض من اشتراط اللزوم تحصيل
الانتقال وضبط الدلالة وبها حاصلان باي لزوم
كان والا لم يكن اللزوم لزوما وجوابه اما لا يتم حصولها
باللزوم انا رجى فان اللزوم الذهني كونه بحيث
يلزم من تصور الشيء تصويره فيتحقق الانتقال للز
وم انا رجى كونه بحيث يلزم من تحقق المستحق
رجى ولا يلزم من ذلك الانتقال الذي يميزه اليه كيف
ولو كان اللزوم انا رجى شرطا لما تحقق الالتزام
بدونه وليس كذلك فان المعنى يدل على البصر
التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا
وعدم البصر يكون لازما له في الذهن مع المعاندة بينهما
في الخارج والثالث ان قابل العلم وصحة الكتابة
لا يصح معال للمدلول الالتزام اتمى لانه لا يلزم من
تصور الانسان تصورها فالاولى التقييد بلزوم
جملة الاثنيين وجوابه ان اللزوم الذهني بين الانسان
والقابلية المذكورة اللزوم البين بالعلم والتم
يف المذكور اللزوم البين بالعلم والتم والتم
قوابل افرد

فان لم يكن له ما يميزه
عن غيره لم يكن له
وجود مستقل

اي اللزوم مدلول اللفظ
اللزوم مدلول اللفظ

اللزوم مدلول اللفظ
اللزوم مدلول اللفظ

اي كيف يلزم الانتشار
من اللزوم ان اللازم

اي بغير عدم البصر والبصر

اللزوم في الذهن
وهو قوله كونه بحيث
يلزم كذا من كذا

بالنسبة الى الانسان والفرس فان الحيوان جواب
 لقولنا ما الانب والفرس لا نقولنا ما الانسان لان
 الابل ربما هو انما قيل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان
 تمام حقيقة الانسان ^{الخاصة} بل تمام حقيقة مشتركة مع
 الفرس فلا بد من قولنا فقط والآن يصح قوله وهو اي ذ
 لك المقول الجنس لان النوع ايضا مقول ^{بشيء} مشترك
 في الجملة فكان المراد ذلك وان لم يذكره ^{اللفظ} رسم بانه كل
 مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو
 كل جنس للجنس شامل لساير الكليات والمقولات ^{في صفة وعرض}
 وذكر يتعلق به على كثيرين فليس في منها مستدركا وانما
 ذكر على كثير ليوصف بقوله مختلفين بالحقايق في جواب
 ما هو وقوله مختلفين بالحقيقة احتراز بذكر النوع
 وخاصة الفصل القريب وتخصيص الاحتراز بالنوع
^{كما لا يخلو من كماله} غلم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض
 العام وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثاله رسما
 لان المقولة عارضة للكليات فالتعريف بالعارض
 رسم وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات
 الحقيقة سواء قيل عليها او لم يقل ولما للمقولة وكونه
 صائلا لها فمما تعرض له بعد تقويم كذا في شرح الاش
 ات فلا يلتفت لا ما يقال من انها حذو وكونها امورا
 اعتبارية فان قيل جنس الجنس اخص من مطلق الجنس ^{بشيء} يكون مقيدا
 لافادة لا الجنس ^{بشيء}

ولا يجوز

ولا يجوز تعريف العام باحد خواصه قلت ان ايكيد به عدم الجواز
 عند الاحتراز باعتباري معرفية وخصوصية فتم لكنه يرد
 مفيد وان اريد مطلقا فنوع وذلك لان الكلي بمضمونه موقوف
^{الى الجواز} على مطلق الجنس وباعتبار عارض هو كونه جنس للجنس
 اخص منه فالامر ان جائز ان لا اعتبار بين المتعارفين واما قولنا
 في جواب ما هو حسب الشراكة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة
 لما زيد وعمر وبكر اي يكون جوابا عن السؤال عن فرد خاص
 او عن فردين فان الانسان جواب لقولنا ما زيد وقولنا
 ما زيد وعمر ولانه تمام الحقيقة لكل فرد من افراد المختلفة
 بالعوارض ^{الخاصة} الشخصية وهو اي ذلك المقول النوع وبصر
 بانه كل مقول على كثير مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب
 ما هو فذكر الكلي والمقول على كثيرين غير مستدرك كما مر
 وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس
 وخاصة والعرض العام والفصل البعيد وتخصيصه
 بالاحتراز عن الجنس تحكما وقوله في جواب ما هو احتراز
 عن الفصل القريب وخاصة النوع فانها مقولان في جواب
 ما هي شئ في ذاته او في عرسته فان قلت الجنس وامثاله
 لا يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كالحيوان في
 جواب ما زيد وعمر وهذا ان ورد فانما يرد على من يحتزلها
 يوسف الكثيرين بالمتفكرين بالحقيقة اما بغيرها فلما شفي

الاحتراز عن الجنس

بما لا يخلو من كماله

الاحتراز عن الجنس

الاحتراز عن الجنس

الاحتراز عن الجنس

الاحتراز عن الجنس

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان
الحيوان لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له

لا يمكن الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة صح الاء
حتم ان يكون الحيوان متصلاً لا يتصور ان يقع جواباً الا اذا
شتم السؤال على مختلفين بالحقيقة وان اشتمل مصداق
على المتفقين ايضا على ان يكون ذلك عليه في حيز المنع ايضا
فان صحة الجواب بالجنس ناظرة الى اشتمال السؤال على
الحقيقتين المختلفتين ولا جعل المتفقين في الحكم الواحدة
واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء
هو في ذاته فان السؤال باي شيء انما هو عن المميز فان قيل
يقول في ذاته فمن المميز الذاتي وان قيل بقوله في حيزه فمن
التمييز المطلق ولذا قال وهو الذي يميز الشيء بحال
ركن في الجنس كالناطق بالنبذة لا الانسان تمييزها
على ان كل ما يميز لها فصل فلها جنس البتة وهو المذكور
في الشفا واما المتأخر من فاختار والمذكور في الاشارات
وهو ان الفصل اعم من ان يكون رتبة الماهية عن المكار
كالتجنية او المكاركات الوجودية وهذا الخلاف
مبتنع على امتناع تركب ما يميز من امرين متباينين
عند المتقدمين وجازاه عند المتأخرين فكان المقصود
اختار مذهب المتقدمين ولم يذكره الكفاء بما قبله اولاً
رغم الموضوعين المذهبين وهو الفصل القريب ان يميز
عن المكاركات في الجنس القريب الذي يصح جواباً عن
الماهية وجميع المكاركات في ذلك الجنس كان طوق و

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان
الحيوان لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان
الحيوان لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان
الحيوان لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له

هذا هو الوجه السادس في بيان ان
الحيوان لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له

والحيوان والبعية ان مبتدئين المكاركات في الجنس البعيد الله
لا يصح جواباً عن الماهية وجميع مشاركتها ذلك بجنس كلي
والداعي ويرسم بانه كل مقول في جواب اي شيء لا يجوز ان
والنوع والعرض العام مقوليتي في الجواب اصلاً في ذاته
يخرج به الخاصة واما العرض فقسمان خاصة وعرض عام
لانه ان اخص بحقيقة واحدة في خاصة وان اشتمل على
لكلها بقا تعرض عام وباعتبار هذه التقسيم صارت
الكليات تحت ان اندرج فيه تقسيم آخر على ما قال فاما
ان يمنع انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن الماهية
من حيث هو كالفردية بلثلاثه او عن الماهية الموجودة
كالتوابع كالتجنية وهو العرضي اللازم فالاول لازم الماهية
ماهية والساني لازم الوجود والامتناع انفكاكه عن الماهية
وهو العرضي المفارق لا مكان مفارقة سواء وقت بالفعل
سواء كحزمة انجل او مطبقاً كالشباب او لم يقع اصلاً
كالقوله ان لم يكن يمكن غناؤه وكل واحد منها اي اللازم والمفارق
رق اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو كخاصة فاللازم
اخرى كالمضاهة بالقوة والمفارق في خاصة كالمضاهة
بالفعل بالنسبة للانسان وترسم اي خاصة بانها كلية
يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط خرج به غير النوع
والفصل القريب وخرجا بقوله قولاً مريضاً واما ان
يعم كل واحد من اللازم والمفارق حقايق فوق واحدة

هذا هو الوجه السابع في بيان ان
الحيوان لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له

هذا هو الوجه الثامن في بيان ان
الحيوان لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له

هذا هو الوجه التاسع في بيان ان
الحيوان لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له
جوهر واحد لا يتصور ان يكون له

من جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
للا انسان وانما لم يقل او لفصله فقط كالناطق
في تعريف الانسان على ما قالوا لان الناطق مركب
والاعتبار للمعاني فان كان معناه جسم او جوهر لا
الناطق كان كالجسم الناطق بعينه وان كان معناه شيء
الناطق وغيره لم يكن كذلك لان الشئ عارضة والرسم
ايضا شئان تام وناقص لان المذكور فيه ان كان
جسما قريبا مقبدا بما يخصه فنام لكونه اشرا شئ يسمى
رسما وكونه من برأيا بالحد النام في ذلك ليس تاما وان
لم يكون كذلك فنام نقصا لنقصه عن تلك التام
مئة حال فارسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشئ
القريب وخواصه اللازمة كالجوهر ان الضاحك في تعريف
يف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب
عن عرضيات التي تخص بحقيقة جملتها
واحدة سواء لم يخص شئ من احوالها او اختصت
الواحدة الاخيرة كقولنا في تعريف الانسان انه ما يش
على قدميه يخرج الماشي على الاقدام الاربعة عريض
الاطفار يخرج مدورا لاطفار كالطيور باوى البشرية
يخرج المستور البشرية مستقيم القامة يخرج من تحت القا
مة وكل واحد من الاوصاف الاربعة يوجد في الانسان
فلما قال ضاحك بطبعه يخرج يذره ولا يرد ما يقال من

ان في

من ان في بعضها غنوية عن البعض فان ذلك
غير مستلزم والعرض التاميل واما التعريف بالاضاحك
فقط فان اراد به الحيوان الضاحك فليس تام وان اراد به
الشئ الذي له الضحك فمن هذا القبيل واما ان اراد به الجسم
الضاحك فقد ذكرنا ايضا ان المركب من الجنس
البعيد والخاصة رسم ناقص مع ان ما ذكره ليس تاما
له فلا بد من التاويل اما بان يقال من باب التغليب او من
باب اصلاقي المكل على الجزء فان المجموع المركب من الذات
والعرضي عرضي او يقال ذكر ما هو الغالب في الوقوع
فان قلت الشئ الضاحك مركب من العرض العام و
الخاصة ولا فائدة فيه لان العرض العام لا يفيد التميز ولا
الاطلاع على الذاتي والتعريف لاحدى الفايدين وتلك
التعريف بالفصل والخاصة قلت قد قيل ذلك ان
حقا وان كذا بما حقق للحقيق بالقبول فان التصور مع
العرض العام والخاصة اقوى من التصور مع مجرد الخاصة
والتصور مع الفصل والخاصة اقوى من التصور مع
مجرد الفصل فكيف لا يكون له فائدة فالضبطان
التعريف بمجرذ الذاتيات بمجموعها حتام وببعضها
حد ناقص والتعريف لا بمجرذ الذاتيات فاما الجنس
القريب والخاصة رسم تام وبغيره رسم ناقص فعلى
هذا العرض العام مع الفصل والخاصة والخاصة مع

مع الفصل والجلس البعيد مع لائحة كل منها رسم ناقص
الباب الثالث في مبادئ التصديقات وهي القضايا
 يا و احكامها القضية قول يصح ان يقال بقايله انه
 صادق فيه او كاذب فيه فالقول وهو المركب ملفوظا
 جنس للقضية الملفوظة ومفعولا جنس للقضية
 المعقولة وباقى القيود يخرج المركبات الانشائية
 طلبية كانت او غيرها والتقديرية لان صدق القول
 وكذبه مطابقة حكمه للواقع او للاعتقاد او لهما معا
 وعدمها ولا حكم في الانشائيات والتقديرية
 لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة
 ماضيا او حالا او مستقبلا ولا اداء للانشائيات
 والتقديرية **وهي اما حمية** كقولنا زيد كاتب
 او ليس بكاتب واما شرطية لان القضية لا بد
 فيها من ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها والنسبة
 ان كانت بثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القا
 ئلة بايقاعها او انتزاعها حمية وان كانت
 بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم او بثبوت مبينة
 مفهوم آخر فالقضية القا ئلة بايقاعها وانتزاعها
 شرطية ومن هذا يعرف ان الشرطية ايضا **اما**
 متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 وحكم فيها بان وجود النهار عند طلوع الشمس واقع

وهي هي

الان كانت القضية
الطلبية او التفسيرية
او التفسيرية او التفسيرية

الان كانت القضية
الطلبية او التفسيرية
او التفسيرية او التفسيرية

كقولنا
ليس

وكقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
 وجود حكم فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع
 واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اثنان زوج
 واما حكم فيها بان مباينة فردية العدد لزوجية
 واقعة وكقولنا ليس اثنان يكون العدد زوجا او منفصلا
 بمقتضى **ويبين حكم فيها بان مباينة الانعام بمقتضى**
ويبين للزوجية غير واقعة والجزء الاول من الجملة يسمى
 موضوعا لانه وضع ليحمل عليه شئ والثاني محمولا على
 الاول والجزء الاول من الشرطية اي الشرطية كانت
 لشيء مقدما لتقدمه في الذكر طبعا وان ثاقرو ضعا
 الثاني ثانيا لتلوه لذلك وتما سر علم ان القضية جملية
 كانت او شرطية متصلة كانت او منفصلة اما
 موجبة ان كان الحكم فيها بالايقاع كقولنا في الجملة
 زيد كاتب واما سالبة ان كان الحكم فيها بالانتزاع
 كقولنا زيد ليس بكاتب وامثلة الشرطيات تقدمت
 وكل واحد منهما اي من الموجبة والسالبة اما مخصوصة
 او محصورة او ماملة والمحصورة اما كلية او جزئية
 ففي القضايا بخصوصيات ومعمليات ومحصورات
 اربع وذلك لان الحكم في كل من الموجبة والسالبة
 على موضوع مشخص وهو مخصوصة واما على
 غيره فان يبين فيها كية الافراد كالا كانت او بعضا
 او غير ذلك

هذا هو المقصود من
الشرطية المتصلة

هذا هو المقصود من
الشرطية المتصلة

الموجبة الكلية والموجبة الجزئية
والسالبة الكلية والسالبة الجزئية

او ليس فيها اداب الشرط قلنا نعم الا ان
المتفصلة لما شاركنا المتصلة
في كونها مركبة في قضيتين وفي
كونها بحيث يلزم منها رفع
او وضع كية شرطية بالجار

سواء كانت ان كانت

سواء كانت ان كانت

سواء كانت ان كانت

بذكر السور في اللفظ الدال عليها فمحصورة والآمنة والما
في الشرائع فان كان الحكم بالاتصال او الانفصال في زمان
معين فمحصورة والآ فان بين كمية الزمان جميعه او بعضه فمحصورة
والآ غير محله وفي الجملة لازمة والادعاء في الشريعة بمنزلة
افراد الموضوع في كية والامثلة غير خافية فان قلت
التقيد غير حاسر لعدم ذكر الطبقية قلت مورد القية
القضية المستعملة في الانتاجات وهي التي حكم فيها على
جزايات الموضوع لا على طبيعة كائنه في المطولات
وكل من الموجهة والسببية اما مخصوصة كما ذكرنا من مثا
لها كما واما كلية سورة كقولنا كل انسان تب ولا شيء
او لا واحد من الانسان بكاتب اما بمنزلة سورة كقول
بعض الانسان كاتب او احد من الانسان كاتب
وبعض الانسان او احد من الانسان بكاتب وليس
بعض الانسان بكاتب او ليس كل الانسان بكاتب
ومن هذا اعلم ان السور في كية الالجاب لكل ك
والالجاب الجزئي بعض و واحد ولتطلب الكل لا شيء ولا
واحد ولتطلب الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض
ليس وليعلم في الشريعة ايضا ان السور الالجاب لكل
دائما وكما وما في معناها والالجاب الجزئي قد يكون ولتطلب
الكل ليس البتة ولتطلب الجزئي قد لا يكون وليس
دائما وليس كلما والفرض من ذكر الاسوار التمس

کتابخانه عمومی
شعبه کتب خطی

بمافیہ

بما فيه الاشتباه في الاستعمال لا محض فان قاطبة
وكافئة ولا م الاستفراق ليصح ان يكون سور الاجاب
الكلي محلي السار اليه التبليغ في الشفا واما ان لا يكون كذا
لك اي مخصوصة وسورة وتسمى ماملة لا محال الشور
فيها كقولنا في الجملة الانسان ناطق وفي الشرطية
ان جاء زيد او اذا جاء زيد الكرمه والمرحلة في قوة جزم
ثبته لان حكم على افراد الشيء في الجملة مع ملكهم على بعض
افرادهم مثلا زمان طرو او عك وكذا حكم في زمان منتشر
مع حكم المطلق والمتصلة قسما لانها اتمان يكون
الحكم بالاتصال فيها مبنيا على الاقتضاء وهي تسمى لزومية
وذلك اتمان يكون المقدم علته كنت في كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود او بان يكون التالي للمقدم
كعك او بان يكونا معلولي علة واحدة نحو ان كان النهار
موجودا فالعالم مضيء ومنه التصانيف بغيرها نحو ان
زيد ابلع عمر كان عمر وابنه واما بان لا يكون لذلك
يكون حكم بالاتصال بجمرد الاتفاق وتسمى اتفاقية
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحيوان ناطقا فانه حكمها
بالاتصال وناصقيته احيى رلا تها خليفه كذلك لان
بغيرها اقتضاء واعلم ان معنى عدم الاقتضاء عدم
علم الحكم بالاقتضاء لا علالة في نفس الامر فلا يرد ما
يقال من انهم لا ياتوا ما امتت علقها القائمة فامتنع

في الخارج في نفس الامر في الزمان
في الزمان في نفس الامر في الزمان

لكن ان كان انتها موقوفاً فان
طالعة فان الثاني في هذه
الشرطية معلول للمقدم
لا يكون ملزم فيها لا تقابل بمنزلة
الاقتضاء بل يكون راسي

ای نام طلقہ الازرا
ای اعظم وقتانی بری
خود واجب بود

طائفة الانسان وناطقة الحمار

واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين الجزئين مفردة
 ان النسبة بين امور متكررة لا تكون واحدة قلت
 المراد بتركب المفصلات من اكثر من جزئين تركبها
 بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة والا فلا انفصال
 الحقيقي في المثال المذكور على الحقيقة بين ان يكون العدد
 زائدا او لا يكون ثم على تقدير ان لا يكون زائدا بين
 كونه ناقصا او مساويا فان قلت فوجه حكمهم ان
 الحقيقة لا يتركب من اكثر من جزئين وممانعة الخلو
 والجمع بتركبان قلت وجهه ان الحقيقة اذا اريد بها
 الانفصال الحقيقي بين كل جزئين منها فلا يكاد يصدق
 لان الاول من اجزائها الثلاثة مثلا اذا تحقق فان تحقق
 الثاني ايضا ارتفع الانفصال الحقيقي بينهما وان لم
 يتحقق فان تحقق الثالث لم يكن بينهما وبين
 الاول الانفصال فان لم يتحقق لم يكن بينهما وبين الثاني
 الانفصال اما الاخيران فيصدقان وان اريد منع
 الخلو والجمع بين كل جزئين معينين من اجزائها كما
 في المثالين المذكورين بهذا الحق ان المراد بالانفصال
 ان كان الانفصال واحدا لا يتحقق الا بين جزئين
 وان كان مطلقا الانفصال فيتحقق بين الجزئين او
 الاكثر في الاقسام الثلاثة وما فرغ من القضايا
 شرع في احكامها على طريق الاختصاص والاعتناء

والاعتناء
 والاختصاص
 والاعتناء
 والاختصاص

والاعتناء على المطلقات على ما هو ذاب الكتاب
 فقال التناقض اي من جملة احكام القضايا التناقض
 وهو اختلاف القضيتين يخرج اختلاف المفردتين كز
 يد عمرو ومفرد وقضية بالاجاب والتدب يخرج اختلا
 فرما بالحل والشرط والعدول والتحصيل وغيره فان
 نقيض الشيء سلبه لا عدوله لان الشيء والعدول ير
 تفعان لعدم الاشياء ولذا يقال لا تناقض في المفرد
 واث لا تنها مع اعتبار الحكم لا تكون مفردة وبدونه لا
 يكون سلبا واجبا بحيث نقيض ذلك الاختلاف
 لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
 فخرج شيان ان لا يقتض الاختلاف بالاجاب
 والسلب ذلك نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
 انسان او يقتض لكن لا لذاته بل بواسطة نحو زيد
 انسان وزيد ليس بشا طق فان اقتضاء الاختلاف
 بذلك صدق احدهما وكذب والاخرى بواسطة
 مساوات مجموعتين المقتضية لان يكون اجاب
 احدهما في قوة اجاب الاخر وسلب احدهما في قوة
 سلب الاخر كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
 مثال للتناقض بين الخصوصتين ولا يتحقق
 ذلك لاختلاف الموصوف الا بعد اتفاقهما اي ما
 القستين في الموضوع بخلاف زيد قائم وعمرو

فـ
 فـ
 فـ

ليس بقايم وبجول بخلاف زيد قايم زيد ليس بقايم
والزمان بخلاف زيد قايم اي في التبع ليس بقايم اي
في القهار والمكان بخلاف زيد قايم اي في المسجد ليس
بقايم اي في السوق والاضافة بخلاف زيد اب اي
لعمرو وزيد ليس باب اي لبكر والقوة والفعل بخلاف
الحجر في الدن مكر اي بالقوة ليس بمكر اي
بالفعل والحجر والكل بخلاف الزنجي اسود اي بعضه
ليس بسود اي كلفه والشرط بخلاف الجهم مفروق
للبصر اي بشرط بياضه غير مفروق للبصر اي بشرط
سواده والصحيح ان الاعتبار في تحقق التناقض
وحدة النسبة الحكيمية حتى يرد اليجاب والسلب
على شئ واحد فان وحدتها مستلزمة لهذه الواحدات
وعدم وحدة شئ منها مستلزمة لعدم وحدة هذه
النسبة الحكيمية والا فلا حصر فيما ذكره لارتفاع
التناقض باختلاف الالة نحو زيد كاتب اي بانقل
الواسطى ليس بكاتب اي بانقل التثنية والعنة
نحو النجار عامل اي للغير والمفعول به نحو زيد ضارب
اي بمر واليس بضارب اي بمر والمتميز نحو عندي
نحرون اي درهما ليس بندي نحرون اي دينارا
لا غير ذلك وبهذا المقدار تعرف تناقضات الموضوعات
واما في محصورات تنقيض الكلي السلب الجزئي ونقيض

السلب

السلب اليجاب الجزئي ضروريه وكذا قال ونقيض
الموجبة الكلية التام هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية
التام هي الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض
الانسان ليس بحيوان ولا شئ من الانسان حيوان
بعض الانسان حيوان لا يقال لا اتحاد الموضوع فيها لان
المراد بالموضوع في تلك المسئلة الموضوع صريح في الذكر
هو متفق فالحصورات لا يتحقق التناقض فيها الا بعد التلا
فيهما في الكرم في الكلية والجزئية لان الكاتب قد يكون بان
كقولنا كل انسان كاتب لا شئ من الانسان كاتب
وجزئين قد يصدران بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب واعلم ان المرسل في قوة
الحجراتية فحليها حكمها ومن احكام القضاء بالعكس
هو ان تصيتر شيئا ليا لان العكس لطاق على
مقيف على القضية لحاصل من التبدل المذكور وعلى
نفس التبدل فلو لم يشتر وصار معنى ثالثا اي جعل
الموضوع في الذكر او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو
المقدم محولا او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو الثاني
وبجول موضوعا مع بقاء السلب واليجاب بحاله
والتصديق والتكذيب بحاله اما لا اول فلان قولنا كل
انسان باطش لا يلزمه السلب اصلا وقولنا كل شئ
من الانسان محم لا يلزمه اليجاب اصلا واما الثاني

فمنه ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب
العكس كذب الاصل كما هو شأن التلازم لا ان مجموع
التصديق والتكذيب يكون بحاله سيرا به كون
الصدق بحاله اطلاقا للفظ على احدى محملتيه على التيقين
واذا عرفت مفهوم العكس فنقول الموجبة الكلية لا
تنعكس كلية بحوز ان يكون المحول اعم من الموضوع وعدم
جواز حمل الاقصر على كلا افراد الاعم اذ يصدق قولنا كل
انسان حيوان فلم يصدق كل حيوان انسان بل تنفكس
جزئية لوجوب ملاقات عنواني الموضوع والمحول
في الموجبة كلية كانت او جزئية وبالملاقات يصدق
الجزئية من الطرفين لانا اذا قلنا كل انسان حيوان
يصدق بعض الحيوان انسان فاننا نجري شيئا مو
صوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان
انسان والموجبة الجزئية ايضا تنفكس جزئية ايضا
بهذه الحجة كما انشرنا والابلية الكلية تنعكس
كلية وذلك بين بنفه ولنزوه ببياننا ونقول اذا
صدق سلب المحول عن كل من اد الموضوع فيصدق
سلب الموضوع عن كل من افراد المحول اذ لو ثبت
الموضوع لشي من افراد المحول حصل الملاقات
تصح الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق الموجبة
الجزئية من الطرفين نينا في السالبة الكلية من احداهما

فانه اذا

فانه اذا صدق لشي من الانسان بجز صدق قولنا لشي
من الجز بانسان والا فبعض الجز انسان فبعض الانسان
جز هذا خلف او نضمها صغرى لا قولنا لشي من الانسان
جز حتى ينتج بعض الجز ليس بجز صغرى والسالبة الجزئية
لا عكس لها لزوما اذ لو كان لها عكس لزوما لصدق
العكس في كل موضوع صدق الاصل وليس كذلك لانه
يصدق عكس بعض الحيوان ليس بانسان ولا بطائر
عكس اي بعض الانسان ليس بحيوان وانما قال الزو
لجواز صدق عكس احيانا بخصوص المادة مخصوص
بعض الجز ليس بانسان وبعض الانسان ليس بجز
واعلم انه انما لم يذكر عكس تقيض من جملة احكام
القضايا لعدم استعماله في العلوم والانتاجات كما
يسمى من ان الانتاج بواسطة عكس التقيض القوي
لا يقي قياسا بخلاف الانتاج بالاعكس المستوي لرجحية
حدود القضية فيه فان قلت اذا كان كذلك فلم
ذكره في المطولات وطولوا احكامها تطويلا يكا
يمنع عن الاطالة والظبط قلت لانه فائدة في
بيان صدق القضية بواسطة عكس تقيضها كذا قالوا
امع ان الشئ كثير اما يستنتج بعكس التقيض في
كتبه الملكية كما لا يخفى على مبتغيه ومتبغية **الباب الرابع**
باب مقاصد التصديقات وهو باب القياس في تعريفه

وتقيس المقياس وهو قول جنس مؤلف من اقوال
 يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة المستلزمة
 لعكسها مثلاً والمراد من الاقوال ما فوق الواحد
 رة صحة تاليف المقياس من المقدمات متى است
 صفة اقوال اشارة الى ان كونها مستلزمة في نفس
 الامر ليس بشرط لتسميتها قياساً فيتنول التعر
 يف القياس الكاذب المقدمات ايضاً لزم يخرج
 الاستقراء الغير التام والتشديد فانها وان سلمنا لا يتلزم
 مان المقصود لكونها ظنيتين وقوله عنها يخرج المقيد
 متين لا حديريهما فانها لا تلزم عندهما اذ ليس للاخرى
 دخل فيها لذاتها اخترا من مثل قياس المسافات
 فان استلزمها بواسطة مقدمة اجنبية غريبة حيث
 يصدق بتحقيق الاستلزام ككافة المسافات والنظرية
 وصيت لا يصدق فلا يتحقق كما في النصفه والرابعة
 وغيرهما وايضا اخترا من مثل جزء الجوهر بوجوب
 ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا بوجوب ارتفاع
 عنه ارتفاع الجوهر المتبقي لقولنا جزء الجوهر جوهر فانه بوا
 سطة عكس نقيض الكبري اعني قولنا وكل ما بوجوب
 ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر قولنا فهو النتيجة
 ومعنى آخر يتبين ان لا نكون احدي المقدمات القياس
 الاقتراني من الصغرى والكبرى والاستثنا ثبوت الشرطية

او الرافقة

او الواضحة واما ان لا يكون جزء من احدي المقدمات فيغير
 مستلزم وانما شرط الاخرية اذ لولاها لكان اما هذيانا
 او مصادرة على المطلوب مستلزمة على الدور والمردوب
 عنه فان قلت القضية المركبة المستلزمة لعكسها
 وعكس نقيضها يصدق عليها التعريف ولا يسمى قياساً
 قلت لانها لا تسمى اقوالاً بل قولاً واحداً مركباً
 كذا اجابوا وهو اي القياس قسمان لانه اما اقتراني
 ان لم يكن النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل
 سورة لاما دة كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
 محدث فكل جسم محدث وهو ليس بذكر في القياس
 بالفعل لا نقيضه بل بالقوة لذكر مادة دون صورة
 واما استثنائي ان كانت النتيجة او نقيضها مذكورة
 فيه بالفعل كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 لكن الشمس طالعة فالنتيجة وهي النهار موجود ومذكورة فيه
 بالفعل اي بصورتها او نقول لكن النهار ليس بوجود
 فالشمس ليست طالعة فنقيض النتيجة اي الشمس طالعة
 مذكورة فيه بالفعل ولما فرغ من تعريف القياس تقسيمه
 لاسمين شرع في تقسيم كل من القسمين واحكامه
 ما لقياس الاقتراني مشتمل من حدود ثلثة موصوفة
 المطلوب وعمول والمكسر رئيسها في المقدمات فنقول المكرر
 بين مقدمتي القياس فصاعداً يسمى حد الصغر لانه

طريق المطلوب كالقول
 في المثال المذكور وهو
 صوغ المطلوب صحيح
 يسمى حد الاكبر للتوبيخ

في الغالب اقل افراد من المحمول فيكون اصغر لانه ومحموله
 يسمى هذا اكبر لانه في الغالب اكثر افراد او المقدمة التي
 فيها الاصغر يسمى الصغرى لانها ذات الاصغر وصاحب
 صاحبه والتي فيها الاكبر يسمى الكبرى لانها ذات الاكبر
 ومشتقة عليه وبنيته التاليف من الصغرى والكبرى يسمى
 شكلا تشبيها لها بالهيمية بحمية اى صلة
 من حاطة للواحد او المحذور بالمقدار والاشكال اربعة
 لان للواحد والوسط ان كان محولا في الصغرى موضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الاول لانه يدير الى الانتاج وادعى
 النظم فكل الطبيعة فان الطبيعة على الانتقال من الشيء
 الى الوسط التي يقتضيه حكم المطلوب وان كان با
 لعكس اى موضوعا في الصغرى محولا في الكبرى فهو الرابع
 كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض
 حيوان ناطق وان كان موضوعا فيهما اى في الصغرى
 والكبرى فهو الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل
 انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق او محولا فيهما
 فهو الثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الغرس
 حيوان فلا شيء من الانسان بغرس وانما كان هذا
 ثانيا وما قبله ثالثا لان هذا يشترك الاول في
 اخفى مقدمته وهي الصغرى لاشتمالها على موضوع
 المطلوب وذلك شاركة في اخر مقدمته وهي الكبرى

بخلاف

بخلاف الرابع اذ لا شراكة له اصلا مع الاول فمحموله
 الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والفرق بينها
 بحسب الماهية والشرف وحرر بحسب الانتاج
 ان الاول ينتج المطالب الاربعة الكلتين الموجبة
 والسالبة والمزيجيتين الموجبة والسالبة والثاني
 ينتج السالبتين لا الموجبة والرابع والثالث
 ينتج الجزئيتين لا الكلية وبحسب الشرايط
 فالاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى والكم الكلية
 الكبرى والثاني بحسب الكيف اختلاف مقدمة
 بالايجاب والسلب والكم كلية الكبرى والثاني
 بحسب الكيف ايجاب الصغرى والكم كلية احدى المقد
 متين والرابع بحسب الكيف والكم ايجاب المقدمتين مع
 كلية الصغرى واختلاف مقدمته بالايجاب والسلب
 مع كلية احدىها والبراهين في المطلوبات والشكل
 الرابع منها بعيد عن الطبع جدا لانه لفظة الاول القر
 ب عن الطبع الوارد في النظم الطبع في كلتا المقد
 متين والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج
 الى رد الثاني الى الاول لانه كفاية قرينة من الاول يتقار
 باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رد الثاني الى الا
 ول بخلاف الثالث والرابع في نهما بعيدان عن الاول
 النسبة اليه ولا شك ان مجموع الاشكال ثروفي الحقيقة

لا الاول كهيئة بل الاول الاول بل الى الضرورى الاول من اول الا
 قول كما علم في المثلومات وكذا القياس الاستثنائي الى الا
 قتراني بالنعكس وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدميه بالا
 يجاب والسلب اذ لو اتفقت فيهما لزم الاختلاف
 المطلوب لعدم الانتاج وهو صدق القياس الوارد على مو
 رة نارة مع رجب النتيجة واخرى مع سلبها وهو يتل
 على ان النتيجة ليست لازمة لانه لا استلزام لاختلاف
 مقتضى الذات اما عند اجاب المقدمتين فمقول كل شئ
 حيوان وكل ناطق وكل فرس حيوان واما عند سلبها
 فمقول كل شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الفرس او من
 ان يلقح بحجر والشكا الاول هو الذي جعل معيار العلوم اى
 ميزانها والمعيار الوزن فتورده به اسنا لجعل دستور
 اى مرجعا يكتفى به وينتج منه المطر وضروري النتيجة اربعة
 والقياس يقتضى ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب الصف
 يات المحصورات الاربع الكبريات كذلك خبر ان اجاب
 الصفري فقط غمانية حاصلة من ضرب السالبين
 الصفريين في الكبريا ب الاربع وكلية الكبرى سقطت
 اربعة اخرى حاصلة من ضرب الكبريين الجبريتيين في
 الصفريين الموجبتين فبقى اربعة احزاب الضرب الاول
 موجبتان كليتان ينتج موجبة كلية كقولنا كاجسم
 مؤلف محدث فكل جسم محدث الثاني كليتان والكبرى ان

ينتج

ينتج سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف تقديم
 وكل جسم ليس تقديم الثالث موجبتان والصفري جزئية ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض
 جسم حادث الرابع موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى ينتج
 سالبة جزئية كقولنا بعض جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف تقديم
 فبعض جسم ليس تقديم وانما رتبته عند الترتيب باعتبار القيمة
 النسخة ما لصدرب الاول انتج اشرف المحصورات وهي الموجبة وال
 الكلية لا شئ لها على شرفين الاجاب والكلية والفاني ينتج لل
 لية الكلية وهي اشرف من الموجبة لان شرف الكل كونه من وجوده
 متعدد كونه من شأنا ومصبوطا ونفعاني العلوم ازيد من شرف
 الموجبة وليس في نتيجة الرابع هي من الشرفين والقياس الاقتران
 خمسة اشخاص من وجود اخر لانه اما من جملتين كما مر غير مرة واما من
 متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما
 كان النهار موجودا فالارض فالارض فالارض فمبضبة ينتج ان
 كانت الشمس طالعة فالارض مضية لان ملزوم الملزوم واما من
 منفصلتين كقولنا كل عددها زوج او فرد وكل زوج اما
 زوج الزوج او زوج الفرد لانه اما ان تنقسم الى المنقسمين
 وبين او لا ينتج كل شئ من عددها فرد او زوج الزوج او زوج
 الفرد لان الصادق من المنفصلة الاولى ان كان الفردية فردى
 احد اقسام النتيجة وان كان الزوجية وهي متحصرة في اثنين
 كانه الصادق احد قسميها المذكرين في النتيجة ايضا فتصدق

وهو الموجبة الكلية
 والكلية من الموجبة كبرى
 ثم ان سالبة كلية كبرى

العالم يتغير وكل يتغير حادث
 العالم حادث

اى شئ من المنقسم الى الاربع
 انقسم الى الاثنين

انما هو
 اقله من الشئ

النتيجة المركبة من الاقسام الثلاثة قطعا واما من جملة متصله يكون
 كلما كان هذا اننا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل
 كان هذا اننا فهو جسم لان الصادق على كل ما صدق
 عليه اللازم صادق على الملزوم قطعا واما من جملة منفصلة
 كقولنا كل عدو انا زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمقتضى
 وبين وكل عدو انا فرد واما منقسم بمقتضى بين لان المساوي
 لاحد المتقاربين مقابله لآخر واما من جملة كقولنا كل ما كان
 بهذا اننا فهو حيوان كل حيوان فهو ابيض او اسود
 ينتج كلما كان هذا اننا فهو ابيض او اسود لان انتقام
 كل ما يصدق عليه اللازم يستلزم انتقام الملزوم فمنه
 هي الانتقام من الاقترار والافتقار بحيث في تحقق انت
 جهات المطولات واما القياس استثنائي فلا يخرج الشرطية
 من ان يكون متصلة او منفصلة حقيقة او ممانعة بجمع
 او ممانعة لخلو فالمتصلة تنتج بوضع المقدم وضع الثاني
 ويرفع الثاني بوضع الثاني المقدم الثاني وحقيقة بوضع كل من
 الاجزى في رفع الآخر ويرفع كل منهما وضع الآخر اربعة وممانعة بوضع
 كل منهما وضع الآخر فقط اثنان وممانعة لخلو برفع الكل منهما وضع
 الآخر فقط اثنان في المتصلة واثنان في ممانعة بجمع اثنان في ممانعة
 لخلو هذا الكلام الكلي والى بعض ما ذكرنا اسرار قوله واما القياس
 الاساسي فالشرطية الموضوعه فانه ان كانت متصلة فاستثنا
 عين المقدم ينتج عين الثاني لان وجود الملزوم يلزم وجود اللاحق

على كل ما صدق
 عليه اللازم
 كقولنا كل عدو انا زوج
 واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمقتضى

في الاقسام الثلاثة
 قطعا واما من جملة متصله
 يكون كلما كان هذا اننا
 فهو حيوان وكل حيوان جسم

والا

والاستثناء نقيض العام ينتج نقيض المقدم لان عدم اللازم
 ملزوم عدم الملزوم ولا ينتج اس عين الثاني والاستثناء نقيض
 المقدم سواء فاستثنا وان لم من الوضع وبقي كسب العين ومن
 الرفع وبقي كسب السمع فان قلت هذا صحيح فيما اذا كان
 الملازمة عامه اما اذا كانت مساوية فاستثنا عين كل ينتج عين
 الاخر واستثنا نقيض كل ينتج نقيض الاخر كما قال في الفصول ان
 الحكم قطعي في الصور الاربع قلت المساوية في حقيقة ملازمة
 فكل حكمين من الاربع ملازمة من الملازمين الا يرى ان استلزام
 وجود اللازم وجود الملزوم فيرسل من حيث انه لازم بل من حيث
 انه ملزوم وكذا استلزام عدم الملزوم عدم اللازم من حيث ان
 الملزوم لازم وان كانت منفصلة فاستثنا عين احد الجزئين
 ينتج نقيض الآخر لان وجود احد المعاندين صدق فاستلزم عدم الا
 فمر هذا في حقيقة وممانعة بجمع واستثنا نقيض احدهما
 ينتج عين الاخر لان عدم احد المعاندين كذا يستلزم وجود
 الاخر وهذا في حقيقة وممانعة لخلو واللفظ ساكن عن
 التفصيل والاصل ما ذكرنا ويحيد السعويل والامثلة بخروفا
 فية ومن ابواب المنطق ابواب الصناعات فخر لان المنطق
 كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة فلما تم التوصل لا مباحث
 الصورة اشار الى مباحث المادة ايضا فقال من جملة الصنا
 عات بحث البرهان وهو قبيل ما لفت من مباحث تعينه لانتاج
 يقضي ان يكون ضرورة او مكسبة هما فالقياس جنس

في الاقسام الثلاثة
 قطعا واما من جملة متصله
 يكون كلما كان هذا اننا
 فهو حيوان وكل حيوان جسم

في الاقسام الثلاثة
 قطعا واما من جملة متصله
 يكون كلما كان هذا اننا
 فهو حيوان وكل حيوان جسم

النظرية هي القضية التي
 يتوقف معرفتها على فكر
 الضرورية هي القضية
 التي لا يتوقف على فكر

من مقدمات شبيهة بالحق ولا يكون حقا ويسمى سقط
 او شبيهة بالمقدمات المشهورة ويسمى غيبه او مقدر
 مات وحجية كاذبة كما يقال ان وارا العالم فضاء ولا
 يتناهي وهذا ايضا ان قويل بها حكيم يسمى سقطا ان
 قويل بها جدي يسمى غيبه فاما لفظة لفظة منحصرة
 في القيمتين السقط والمشا غيبه والمعدان المعتبرين
 هو البرهان غير لان تحصيل العقائد بحقه وترتيب
 العقد الباطلة ليس الاية وليكن بهذا اخر افرا
 الرسالة في المنطق فتمنا الله بالعقائد

بحقه وزوال العقد الباطلة

وحشرنا في امره السعداء

الضاحك وبواند في

هذا سلمه مع النبي

والمرسلين نعمنا

بمعون الله

وصن

تفقيقه

بالحمد



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi:	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yeni No:	
Eski No:	457

